«فائدةُ تَتَبُّعِ طُرُقِ الحديث:

١) الخروجُ من خِلاف من شرط في قبول الخبر أن تَتعدَّد طُرُقه، فقِيْلَ: لاثنين، وقِيْلَ: لثلاثةٍ، وقِيْلَ: لأربعةٍ، وقِيْلَ: حتى يَستحِقّ اسم الشُّهْرَةِ، فكان في جميع الطُّرُقِ ما يحصل المقصودُ لكلٍّ أحدٍ غالباً.

٢) وفي جميع الطُّرُقِ أيضاً، ومعرفة مَن رواها، وكَمِّيَّتها: العِلْمُ بمراتب الرُّوَاة في الكثرة والقِلَّةِ.

٣) وفيها: الاطِّلاعُ على عِلَّة الْخَبَرِ بانكشاف غَلَطِ الغالِط، وبيانِ تدليس المدلِّس، وتوصيلِ الْمُعَنْعِن»[١].

(ج) أمثلةٌ على جَمْع طُرُق الحديثِ وتَتبُّعِ رواياته:

أوّلًا: مثالُ جَمْعِ طُرُقِ الحديث وتَتَبُّعِ رواياتِه للكَشْف عن العِلَّة في السَّنَد:

روى الإمامُ البُخَارِيُّ في صحيحه[٢] وقال: حَدَّثَني إسحاقُ، أخبرنا أبو الْمُغِيْرَة، حَدَّثَنا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنا الزُّهْرِيُّ، عن حُمَيْدٍ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلِفِهِ باللاَّتِ والعُزَّى؛ فَلْيَقُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أُقَامِرْكَ[٣]؛ فَلْيَتَصَدَّقْ».

وهذا الحديثُ ظاهِرُ سَنَدِه الصِّحَّةُ، لكن بعد التأمُّل وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ تبيَّن أنَّ الأَوْزَاعِيَّ لم يسمع هذا الحديثَ من الزُّهْرِيِّ وإنْ صرَّح بالسَّماع

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر: (١٤/ ٨٣).

(٢) في كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، برقم: (٦١٠٧).

(٣) أي: يدعوه إلى القِمار، وهو حرامٌ باتفاق العلماء. (انظر: «فتح الباري» لابن حجر: ١٠/ ٦٤٨).

منه ، فقد وَهِمَ في ذلك أبو الْمُغِيْرَة.

فقد رواه الوليدُ ، وعُمَرُ بن عبد الواحد ، عن الأَوْزَاعِيِّ ، عن الزُّهْرِيِّ مُعَنْعِناً.

ورواه بِشْرُ بن بَكْرٍ وعُقْبَةُ بن عَلْقَمَة البَيْرُوْتِيّ عن الأَوْزَاعِيِّ أنه قال: «بَلَغَني عن الزُّهْرِيِّ».

فالصَّوابُ في هذا الحديث: أنه «عن الأَوْزَاعِيِّ عن رجلٍ مجهولٍ عن الزُّهْرِيِّ» ، ورواه الأَوْزَاعِيُّ مَرّةً مُعَنْعِناً بإسقاط مَن بَلَغه عن الزُّهْرِيِّ ، فظَنَّ أبو الْمُغِيْرَة أنَّ الأَوْزَاعِيَّ سَمِعَه من الزُّهْرِيِّ فصَرَّح بالتحديث ، فوَهِمَ وَهَماً فاحشاً.

ولولا جَمْعُ الطُّرُقِ؛ لم يتمكَّن الباحثُ من الوقوف على هذا.

ثانياً: مثالُ جَمْعِ طُرُقِ الحديث وتَتبُّعِ رواياتِه للكَشْف عن العِلَّةِ في الْمَتْن:

روى الشَّيْخَان البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيْحَيْهِما[1] من طريق مالك بن أنسٍ ، عن حُمَيْدٍ الطَّوِيْل ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن بَيْع الثِّمَار حَتَّى تُزْهِيَ[2] ، فقيل له: وما تُزْهِي؟ قال: «حَتَّى تَحْمَرَّ». فقال رسولُ الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيْهِ؟».

قال الإمامُ الدَّارَقُطْنِيّ: «خالَفَ مالِكاً جماعةٌ منهم: إسماعيلُ بن

---

(١) البخاري في كتاب: البيوع ، باب: إذا باع الثمارَ قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهةٌ فهو من البائع ، برقم: (٢١٩٨). ومسلمٌ في كتاب: المساقاة والمزارعة ، باب: وضع الجوائح ، برقم: (١٥٥٥).

(٢) أي: حين تَحْمَرّ وتَصْفرّ. (انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: ١/ ٧٣٨).

جَعْفَر ، وابنُ الْمُبارَك ، وهُشَيْمٌ ، ومَرْوَانُ بن مُعَاوِيَة ، ويزيدُ بن هارون ، وغيرُهم ، قالو فيه: قال أنسٌ: أرأيتَ إنْ مَنَع اللهُ الثَّمَرَةَ».

قال: «وقد أخرجا أيضاً حديثَ إسماعيل بن جَعْفَر عن حُمَيْد ، وقد فصَّل كلامَ أنسٍ من كلام النبيِّ ﷺ»[(١)].

فكان هذا النَّصُّ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيْهِ؟» مُدْرَجاً من كلام أنس بن مالك رضي الله عنه ، وليس هو من كلام النبيِّ ﷺ.

ولا يُمكِن كَشْفُ مثلِ هذا الإدراجِ إلاَّ بجمع طُرُق الحديثِ وتَتَبُّعِ رواياته.

تنبيهٌ:

ومِمَّا يجب الانتباه له هنا جيداً: أنه في مرحلة جَمْعِ طُرُق الأحاديث إذا حَصَل اختلافٌ في الرِّواية بين راوٍ ثِقَةٍ وبين راوٍ ضعيفٍ فلا عِبْرَةَ بالرَّاوي الضعيف أصلاً ، وإنَّما العِبْرَةُ بما كان الاختلافُ في مرويَّات الثِّقَاتِ وحدهم[(٢)].

● **القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: معرفةُ مَدَارِ الإسناد:**

(أ) تعريفُ «مَدَارِ الإسناد» لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«الْمَدَارُ» اسمُ مكانٍ مِن «دارَ يَدُوْرُ» ، ومعناه: مَوْضِعُ دَوَرَانِ أيِّ شيءٍ[(٣)].

---

(١) الإلزامات والتتبع: للدارقطني ، ص: ٣١٦.
(٢) انظر: «الموقظة في علم الحديث» للذهبي ، ص: ٥٢.
(٣) انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ٣٢٤).

ثانياً: في الاصطلاح:

كلمةُ «الْمَدَارِ» إنْ أُضِيْفَت إلى كلمة «الإسناد» (بمعنى السَّنَد) تَدُلُّ على مُلتَقى الأسانيد الفرعية بأصل السَّنَد، فيكون مدارُ الإسنادِ هو: الرَّاوي الذي تلتقي الأسانيدُ عنده مهما تَعَدَّدَتْ ـ اثنان فأكثَرُ ـ فينفرد بالحديث مُطلَقاً عمَّن يتفرَّد به مُطلَقاً، إلى أن يَبلُغ الصحابيَّ أو مَن هو دُوْنَه[١].

(ب) مثالُ مَدَارِ الإسناد:

حديثُ: «إنَّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّات...»[٢]، ومَدَارُ إسنادِه على «يَحْيَى بن سعيد الأنصاري»، الذي تفرَّد به عن «مُحَمَّد بن إبراهيم التَّيْمِيّ»، وهو عن «عَلْقَمَة بن وَقَّاص اللَّيْثِيّ»، وهو عن «عُمَر بن الْخَطَّاب رضي الله عنه».

فدارت الطُّرُقُ على «يَحْيَى بن سعيد الأنصاري»، ثم رواه عنه الْخَلْقُ الكثيرُ.

(ج) أهميةُ وفوائدُ معرفةِ مَدَارِ الإسناد:

بمعرفة «مَدَارِ الإسناد» يَتعيَّن الرَّاوي الذي تَدُوْرُ عليه أسانيدُ الحديثِ الواحدِ لكشف عِلَلِه والْحُكْمِ عليه، فتَتبيَّن عِلَلُه بتفرُّد ذلك الرَّاوي إنْ لم يكن أهلاً للتفرُّد، أو مُخالَفةِ الرُّوَاة عنه لبعضهم مُخالَفةً تُفضِي إلى اضطرابٍ أو شُذوذٍ أو نَكارةٍ، وما يندرج تحت ذلك من: تَعارُضِ الوَصْل والإرسال، وتَعارُضِ الرَّفْع والوَقْف والإدراج، والوَهَمِ في الأسماء والألفاظ، والزِّيادات، والرِّوايةِ بالمعنى مِن قِبَل أولئك الرُّوَاة عن مَدَار الإسناد الذي تفرَّد بالحديث مُطلَقاً[٣].

---

(١) انظر: «معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، في أول كتاب بدء الوحي.

(٣) معرفة مدار الإسناد: للحسني: (١/ ٣٦).

ومِن خلال «مَدَار الإسناد» استطاع العلماءُ معرفةَ مَن أكثَر النَّاسِ روايةً للحديث عن الأئمَّة الْحُفَّاظ ، وكذلك مَن أكثَرهم في هؤلاء تَثَبُّتاً وضَبْطاً لمروِيَّاتهم ، فثبَّتوا «حَمَّادَ بن سَلَمَة» في ثابت البُنَانِيّ ، و«هِشَامَ ابن حَسَّان» في ابن سِيْرِيْن ، و«سعيد بن أبي عَرُوْبَة» في قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوْسِيّ.

(د) مثالُ الكَشْفِ عن العِلَّة عن طريق معرفة «مَدَار الإسناد»:

«حَمَّادُ بن زَيْدٍ» و«إسماعيلُ بن عُلَيَّة» ، هما من أصحاب الإمام أَيُّوْب السِّخْتِيانِيّ ، إذا اخْتُلِفَ في حديثٍ مرويٍّ عنه فالذي يُقدَّم منهما هو «حَمَّادُ ابن زَيْدٍ» ، قال الإمامُ أحمد بن حَنْبَل: «ما عندي أعلَمُ بحديث أَيُّوْب من حَمَّاد بن زَيْدٍ» [(١)] ، وقال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن: «إذا اختلف إسماعيلُ بن عُلَيَّة وحَمَّادُ بن زَيْدٍ في أَيُّوْب ، كان القولُ قولَ حَمَّادٍ» [(٢)].

ومِمَّا اختُلف فيه «حَمَّاد بن زَيْدٍ» و«إسماعيل بن عُلَيَّة» حديثُ أَيّوب السِّخْتِيانِيِّ عن ابن سِيْرِيْن عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنْجِيْهِ عَمَلُهُ» ، قالوا: ولا أنتَ؟ قال: «وَلاَ أَنَا ، إلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وفَضْلٍ» [(٣)].

وهذا الحديثُ فقد أوقفه إسماعيلُ بن عُلَيَّة ، ورَفَعه حَمَّادُ بن زَيْدٍ ، والقولُ قولُ حَمَّادٍ؛ لأنه أثبَتُ في «أَيُّوْب السِّخْتِيَاني» وأضبَطُ لحديثه مِن

---

(١) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٥١٠).

(٢) المرجع السابق: (١/ ٥١٠).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب: الرقاق ، باب: القصد والمداومة على العمل ، برقم: (٦٠٩٨) عن طريق عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ، ومسلمٌ في الصحيح ، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار ، باب: لن يدخل أحد الجنة بعلمه بل... برقم: (٥١٦٥) ، عن طريق أبي هريرة وجابر وعائشة ، رضي الله عنهم.

إسماعيل بن عُلَيَّة[1] ، فالصَّوابُ أنَّ الحديثَ مرفوعٌ.

فمعرفةُ الرَّاوي الذي يَدُوْرُ عليه الإسنادُ وتعيينُه ، ومعرفةُ الرُّوَاةِ عنه ، وأوثَقِهم فيه ، وأضبَطِهم لحديثه ، وأكثَرِهم جَمْعاً وروايةً عنه ، وأطوَلِهم مُلازَمةً ومُجالَسةً له: قاعدةٌ مُهِمَّةٌ تُعِين الباحثَ على ترجيح الرُّوَاةِ عند الاختلاف ، وتُساعِده على الكشف عن عِلَل الحديث ، ومِن ثَمَّ على الْحُكْم عليه تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً. وبمعرفة ذلك تَكمُل فائدةُ القاعدةِ السَّابقة «جَمْع طُرُق الحديث».

● **القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: معرفةُ أحوالِ الرُّوَاةِ:**

ليس المقصودُ بمعرفة الرُّوَاة هنا معرفةَ الضعيفِ من الثِّقَة؛ لأنَّ العِلَّة لا تَدخُل إلَّا في أحاديث الثِّقَات في الغالب ، بل المقصودُ بذلك معرفة أحوالِ الرُّوَاة في الأمور الآتية:

أوّلًا: معرفةُ شيوخِ الرُّوَاةِ وتلاميذهم:

ولمعرفة ذلك أهميةٌ بالغةٌ؛ إذْ بها يُعرَف السَّنَدُ الْمُتَّصِلُ من المنقطع والمدلَّس. وكما يُستَطاع من خلال ذلك التمييزُ بَيْنَ الْمُجمَلين في السَّنَد.

و«الْمُجمَلُ» هُوَ أن يَكُوْن في السَّنَد راوٍ يروي عن شيخٍ ولا يصرِّح باسم أبيه أو بلَقَبِه ، أو ما يميِّزه مِن غيره من الرُّوَاة الَّذِين رَوَوْا عن هذا الشيخ.

ثانياً: معرفةُ أوطانِ الرُّوَاة:

ولمعرفة ذلك أيضاً أهميةٌ كبيرةٌ وخِصِّيْصَةٌ عاليةٌ؛ إذْ إنَّ بعض الرُّوَاة ضُعِّفُوا في روايتهم عن بعض أصحاب الْمُدُنِ خاصَّةً مثل: إسماعيل بن عَيَّاش الْحِمْصِيِّ (ت١٨١هـ) فهو غايةٌ في الشَّامِيِّيْن ، ومُخَلِّطٌ عن المدنيِّيْن ،

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٥١١).

وقال الْحَاكِمُ النَّيْسَابُوْرِيُّ: «الكُوْفِيُّوْن إذا رَوَوْا عن الْمَدَنِيِّيْن زَلَقُوا»[١].

ثالثاً: معرفةُ «السَّابِق» و«اللاَّحِق» من الرُّوَاة:

هو أن يَشترِك في الرِّواية عن شيخٍ رَاوِيان متقدِّمٌ ومتأخِّرٌ، ويَتبايَنُ وقتُ وفاتَيْهما تَبايُناً شديداً، فيَحصُل بينهما أَمَدٌ بعيدٌ[٢]، وإنْ كان المتأخِّرُ منهما غير معدودٍ من مُعاصِري الأوَّل وذوي طبقتِه.

ومعرفةُ هذا النوعِ من علوم الحديث له أهميةٌ كبيرةٌ حتَّى لا يُظَنّ انقطاع ما ليس بمنقطعٍ ولا يُجعَل الصَّوابُ خطأً.

رابعاً: معرفةُ الثِّقَاتِ ودرجاتِهم ومراتبِهم وضَبْطِهم وأيّهم الذي يُقدَّم عند الاختلاف:

وهذا الأمرُ مُهِمٌّ للغاية، ومن خِلاله يَتِمُّ الترجيحُ بين الرُّوَاة. وسيأتي التفصيلُ في ذلك في القاعدة الرابعة المسمَّى: «معرفة مراتب الرُّوَاة وطبقاتهم».

خامساً: معرفةُ الْمُتَشابِه من الأسماء وكذا الكُنَى:

كذلك لهذا الأمرِ أهميةٌ بالغةٌ في معرفة الاختلافات؛ لأنه من خِلال معرفة الْمُتَشابِه يتنبَّه الناقدُ إلى عدم الْخَلَطِ بين الرُّوَاةِ، إذْ قد تَتّفِق الأسماءُ ويختلف الشخصُ. وعدمُ المعرفةِ والتمييزِ في ذلك يؤدِّي إلى الْخَلَط. وقد سبق الكلامُ عن ذلك في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث السابق تحت عنوان: «تشابُه الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى..».

سادساً: معرفةُ مَن اشْتَهَرَ بالتدليس والاختلاط مِن الرُّوَاة:

وقد سبق الكلامُ في ذلك مع الأمثلة في «أسباب وقوع العِلَّة في

---

(١) معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٥.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٣١٧.

الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

سابعاً: معرفةُ وَفَياتِ الرُّوَاةِ ومَوالِيدهم:

ومعرفةُ ذلك ضروريةٌ جداً؛ إذْ بها تُعرَف الوِلَادةُ والوفاةُ لكلٍّ من الشَّيخ والتِّلميذ، وتتَّضِحُ صورةُ اتِّصالِ التِّلميذ بالشَّيخ، وإمكانيةُ مُعاصَرتهما من عدمها[١].

وهذه أمورٌ مُهِمَّةٌ جدّاً في معرفة الرُّوَاةِ، ويجب على دارِس هذا العِلْمِ الإلمامُ بها جيِّداً.

● **القاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: معرفةُ مَراتِب الرُّوَاة وطبقاتهم:**

ومن القواعد الْمُهِمَّة التي تُعِين على معرفة العِلَلِ: معرفةُ مراتبِ الرُّوَاةِ وترجيحُ بعضِهم على بعضٍ عند الاختلاف[٢].

ولِيَتّضِح بما ذكرتُه؛ يَحسُن بي أن أضرب لذلك مثالاً للإمام مُحَمَّد بن مُسْلِم بن شِهَاب الزُّهْرِيِّ القُرَشِيّ (ت١٢٤هـ)، الذي عُرِفَ بكثرة الطَّلَبة والتلاميذ، وقد ذكرهم الحافظُ أبو بَكْرٍ مُحَمَّد بن مُوْسَى الحازمي (ت٥٨٤هـ) في رسالته المسمَّاة «شروط الأئمَّة الخمسة»، ووزَّعهم في خمس طبقاتٍ، وهي:

الطبقة الأُوْلَى: جمعت الْحِفْظَ والإتقانَ وطُوْلَ الصُّحْبَةِ للزُّهْرِيِّ، والعِلْمَ بحديثه والضَّبْطَ له، كـ: مالك بن أنس الْمَدَنِيّ، وسفيان بن عُيَيْنَة الكُوْفِيّ، وعُبَيْد الله بن عُمَر بن الْخَطَّاب، ومَعْمَر بن راشِد البَصْرِي، ويونس بن يزيد ابن أبي النَّجَاد الأَيْلِيِّ الْمِصْرِيّ، وعَقِيل بن خالد الأَيْلِيّ، وشُعَيْب بن أبي حَمْزَة الْحِمْصِيّ، ومُحَمَّد بن الوليد الزَّبِيْدِي الْحِمْصِيّ،

---

(١) انظر: «الكشف الحثيث عن علل الحديث» للدكتور محمد سيد شحاتة، ص: ٣٨، ٣٩.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي: (١/ ٤٦٧، ٤٦٨).

وصالِح بن كَيْسَان الْمَدَنِيّ ، وزِياد بن سَعْد الْخُرَاساني ، وغيرهم.

وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزُّهري.

الطبقة الثانية: أهلُ حِفْظٍ وإتقانٍ ولكن لم تَطُلْ صُحْبَتُهم للزُّهْرِيِّ، وإنَّما صَحِبُوه مُدّةً يسيرةً ولم يُمارِسوا حديثَه ، وهم في حِفْظِهم وإتقانهم دُوْنَ الطبقة الأولى، كـ: عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعِيِّ الشَّامِيّ، واللَّيْث بن سَعْد الْمِصْرِيّ ، وعبد الرحمن بن خالد بن مُسَافِر الْمِصْرِيّ ، والنعمان بن راشد الْجَزَرِيّ ، وعَمْرو بن الحارث الْمِصْرِيّ ، وابن جُرَيْج عبد الْمَلِك بن عبد العزيز الْمَكِّي ، وإبراهيم بن سَعْد القُرَشِيّ الْمَدَنِيّ ، وعَمْرو بن دِيْنَار الْمَكِّيّ ، وعُبَيد الله بن عُمَر بن حَفْص الْمَدَنِيّ ، ونحوهم.

وهؤلاء يُخرِج لهم الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه عن الزُّهْرِيِّ.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزُّهْرِيَّ وصَحِبُوه ، ورَوَوْا عنه ، ولكن تُكُلِّمَ في حِفْظهم، كـ: سفيان بن حُسَيْن الوَاسِطِيّ، ومُحَمَّد بن إسحاق الْمَدَنِيِّ، وصالِح بن أبي الأَخْضَر البَصْرِيّ ، وزَمْعَة بن صالِح اليَمَانِيّ ، ونحوِهم.

وهؤلاء يُخرِج لهم الأئمّةُ الثَّلاثَةُ أبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ في سُنَنهم ، وقد يُخرِج لبعضهم الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه مُتابَعةً.

الطبقة الرابعة: قَوْمٌ رَوَوْا عن الزُّهْرِيِّ من غير مُلازَمةٍ ، ولا طُوْلِ صُحْبَةٍ ، ومع ذلك تُكُلِّمَ فيهم مِثل: إسحاق بن يَحْيَى الكَلْبِيّ الْحِمْصِيّ ، ومُعاوِية بن يَحْيَى الصَّدَفِيّ الدِّمَشْقِيّ، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد الْمَكِّي ، والْمُثَنَّى بن الصَّبَاح اليَمَانِيّ ، ونحوِهم.

وهؤلاء قد يُخرِج لبعضهم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في سُنَنه.

الطبقة الخامسة: قَوْمٌ من المتروكين والمجهولين ، كـ: الْحَكَم بن عبد الله الأَيْلِيّ ، وعبد القُدُّوس بن حبيب الكَلاَعِيّ الشَّامِيّ ، ومُحَمَّد بن سعيد الْمَصْلُوب الشَّامِيّ ، وبَحْر السَّقَّا ، ونحوِهم.

فلم يُخرج لهم الإمامُ التِّرْمِذِيُّ ، ولا الإمامُ أبو داود ، ولا الإمامُ النَّسَائِيُّ في سُنَنهم ، ويُخرج لبعضِهم الإمامُ ابن ماجَهْ في سُنَنه ، ومِن هنا نزلت درجةُ كتابه عن بقية كتب الأصول السِّتَّة لأجل إخراجِه فيه أحاديثَ هؤلاء ، ولم يَعُدّه العلماءُ من الكتب المعتبَرة في الحديث سِوَى جماعةٍ من المتأخِّرين.

وهكذا فإنَّ أهمية معرفة طبقات الرُّوَاة ومراتبهم تَتجلَّى عند التَّعارُض ، فعلى دارِس هذا العِلْمِ أن يَنظُر في أصحاب الرَّاوي والآخِذين عنه ، ودرجاتِهم في الْحِفْظ ، والمقدَّم منهم عند الاختلاف والاضطراب ، والمشتهر منهم بكثرة مُلازَمةِ شيخِه ، ومعرفتِه لحديثه وتَثَبُّتِه فيه[١].

● **القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: النَّظَرُ في استقامةِ الحديثِ وعَدَمِ نَكارَتِه:**

يعني: أن يكون في مَتْن الحديثِ ما تُستنكَر نسبتُه إلى النبِّي ﷺ ، أو في سِياق سَنَدِه ما يُستغرَب ويُستنكَر.

تكون لدى حُفَّاظِ الحديثِ لكثرة مُمارَستهم لهذا العِلْم مَلَكَةٌ قويةٌ في فِقْه المتون ، وسِيَاقِ الأسانيد ، ونَفَسٌ حديثيٌّ في معرفة النصوص النبوية لَفْظاً ومعنىً ، سَنَداً ومَتْناً ، ما يُعِينهم على إدراك نكارةٍ في الحديث ، قال الحافظُ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في معرض وَصْفِه لحال الْجَهَابِذَة النُّقَّاد في هذا الفَنِّ: «وذَوْقُهم حلاوةُ عبارةِ الرسول ﷺ التي لا يُشبِهها غيرُها من ألفاظ النَّاس ، فمِن الأحاديث المرويَّة ما عليه أنوارُ النُّبُوَّة ، ومنها ما وَقَع فيه تغييرُ لفظٍ أو زيادةٌ باطلةٌ ، أو مُجازَفةٌ أو نحو ذلك ، يُدرِكها البصيرُ مِن أهل هذه الصِّناعة»[٢].

ونَكَارةُ الْمَتْنِ تارةً تكون لأجل لَفْظَةٍ فيه ، وتارةً تكون النَّكَارةُ في

---

(١) انظر: «العلة وأجناسها عند المحدِّثين» للباحو ، ص: ١١٥.

(٢) اختصار علوم الحديث: لابن كثير ، ص: ٦١.

دِلالته وفِقْهِه ، وقد يكون السَّنَدُ ظاهِره السَّلامة ، ولكن العِلَّةَ في مَتْنه ، وهذا من أَدَقِّ المسائل وأغمَضِها[١] .

مثالٌ على نَكَارة الحديث:

ما رواه زَيْدُ بن سعيدٍ قال: حَدَّثَنا أبو إسحاق الفَزَارِيّ ، عن الأَعْمَش ، عن مُجاهِدٍ ، عن عبد الله بن عَبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُوْراً فَقَدْ سَرَّنِيْ ، وَمَنْ سَرَّنِيْ فَقَدْ اتّخَذَ عِنْدَ اللهِ عَهْداً . . .» .

وهذا الحديثُ شِبْهُ موضوعٍ مع لطافة إسنادِه؛ وذلك فإنَّ راويه «زَيْد بن سعيد» لا يُوجَد له ذكرٌ في دواوين الضعفاء ، والآفةُ منه[٢] ، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ (ت٧٤٨هـ): «هذا حديثٌ مُنكَرٌ غريبٌ ، مردودٌ لا يحتمله أبو إسحاق [الفَزَارِيّ] ، وزيدٌ الآفةُ منه»[٣] ، وأبو إسحاق الفَزَارِيّ كان إماماً حافظاً ثِقَةً في الحديث .

فمثلُ هذا الحديثِ يَنُصُّ الأئمَّةُ الْحُفَّاظُ من خلال استقرائهم أنه خطأٌ غيرُ محفوظٍ ، ولا يَصِحُّ الحديثُ بهذا الإسناد لغَرابة تركيبِه .

● **القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: جَمْعُ كلامِ أئمَّةِ العِلَلِ في إعلال الحديثِ:**

يعني: أن يتكلَّم في عِلَل الأحاديث أحدُ الأئمَّة النُّقَّاد المعتبَرين ، فلا عِبْرةَ بأقوال غيرِهم في إعلالها وتصحيحِها المبنيَّة على مُجَرَّد احتمالاتٍ عقليةٍ .

فإذا ظهرت لنا صِحَّةُ حديثٍ أو ضَعْفِه بعد النَّظر في إسناده وطُرُقِه ، ووَجَدْنا أنَّ إماماً أو أكثر مِن أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه قد تكلَّم على تصحيح

---

(١) الكشف الحثيث عن علل الحديث: للشحاتة ، ص: ٤٣ .

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٨/ ٥٤٣) .

(٣) تذكر الحفاظ: للذهبي: (١/ ٢٧٤) .

الحديثِ أو إعلاله بعِلَّةٍ من العِلَل بدُوْن خلافٍ مُعتبَرٍ بينهم ، فإنَّه من المتحتِّم علينا ـ ونحن المتأخِّرون عنهم ـ الأَخْذُ بقولهم وتَرْكُ ما عَدَاه ، فإنَّ تصحيحهم للحديثِ أو إعلالَهم له يُعَدُّ قرينةً لِمَن أتى بعدهم على قُوَّةِ هذا الوَجْهِ على غيره ، أو ضَعْفِه ، حيثُ إنَّ عِلْمهم بالعِلَل والاختلاف على الرُّوَاة وقرائن التَّرجيح ، يجعل إعلالَهم وكذلك تصحيحَهم في أعلى درجات القُوَّة[1] .

لكنَّ ذلك يَختلِف بحسب الإمام ومنهجِه في الْحُكْم على الأحاديث ، وقُوَّةِ كتابه الذي اشترط فيه الصِّحَّةَ بالنِّسْبَة لجانب التصحيح ، فليس حُكْمُ الحاكِم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيِّ ، والإمام البَيْهَقِيِّ ـ مثلاً ـ كحُكْمِ الأئمَّة النُّقَّاد أمثال: ابن الْمَدِيْنِيّ ، والبُخَارِيِّ ، ومُسْلِمٍ ، ويَحْيَى بن مَعِيْن وأحمد بن حَنْبَل .

وخلاصةُ القول: إنَّ تَتَبُّع أقوال أئمَّةِ عِلَل الحديث وأحكامِهم على الأحاديث من أهَمِّ طُرُق معرفةِ العِلَّة ، وخاصَّةً بالنِّسْبَة لِمَن أتى بعدهم من المتأخِّرين .

هذه هي بعضُ قواعد مُهِمَّة في إدراك «العِلَل» في سَنَد الحديث ومَتْنه ، ويجب على طالب هذا العِلم الوقوفُ عليها جيّداً .

* * *

---

(١) انظر في ذلك كلامٌ دقيقٌ ونفيسٌ للحافظ ابن حجر في «نكته على كتاب ابن الصلاح»: (٢/ ٦٦١ ، ٦٦٢) .

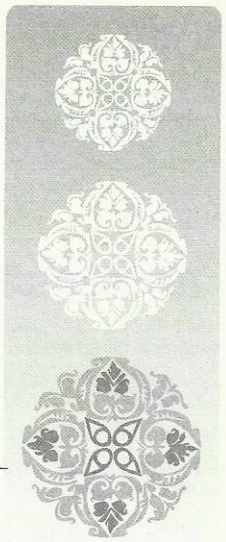

المبحث الرابع

قَرائِنُ إعلالِ الحديث

المطلب الأوّل: تعريفُ «القرائن» في اللُّغَة والاصطلاح:

أوّلًا: في اللُّغَة:

«القرائنُ» جَمْعُ «قَرِيْنَةٍ»؛ وهي ما يَدُلُّ على شيءٍ[1].

ثانياً: في الاصطلاح:

ما يَدُلُّ على المراد دُوْنَ تصريحٍ؛ وذلك مِمَّا يكون له تَعَلُّقٌ مُباشَرٌ أو غيرُ مُباشَرٍ من الألفاظ والإشارات التي تؤثِّر في توجيه دِلَالةِ اللَّفْظِ أو العِبارَةِ الْمُستعمَلةِ في بيان درجة حديثِ الرَّاوي، أو بيانِ حالِه جَرْحاً وتعديلاً[2].

المطلب الثاني: أهَمُّ القرائن التي يترجَّح بها بعضُ الأحاديث على بعضٍ:

تُعَدُّ هذه القرائنُ من أهَمّ وسائل الكَشْف عن العِلَل القادحة في الحديث عند الاختلاف بين الرُّوَاة، وهذه القرائنُ أكثَرُ مِن أن تُحصَى، وليس لها

---

(١) انظر: «التعريفات» لعلي بن محمد الجرجاني، ص: ٢٢٣.

(٢) انظر: «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الرَّاوي والمروي» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ص: ٢٢.

ضابطٌ يَضبِطها كما قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ[١].

وأذكر هنا بعضَ أهَمِّ تلك القرائن التي تُعِين الطالِبَ على كَشْف العِلَل في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه.

● **القَرِينَةُ الأُولَى: الْحِفْظُ والإتقانُ والإكثارُ مِن الرِّوايةِ:**

إنَّ مِن أعظم هِبات الله عزَّ وجلَّ لِعباده «الحافِظة القَوِيَّة»، التي يَرزُقها - سبحانه وتعالى - لِمَن يشاء منهم، وقد رُزِقَ بهذه الْهِبَةِ كثيرٌ من أئمَّة الحديث، فكانوا يحفظون آلافٍ من الأحاديث بألفاظها، والأسانيدَ برجالها، ويستحضرونها متى يشاؤون، كما يتبيَّن لنا ذلك جَلِيَّةً مِن الأقوال الآتية:

قال الإمامُ التابعيُّ عامِر بن شَراحِيل الشَّعْبِي (ت١٠٣هـ): «ما كتبتُ سوداءَ في بيضاء قطّ، ولا حَدَّثَني رجلٌ بحديثٍ فأحببتُ أن يُعِيده عليَّ، ولا حَدَّثَني رجلٌ بحديثٍ إلَّا حفظتُه»[٢].

وقال الإمامُ مَعْمَر بن راشد البَصْرِي (ت١٥٣هـ): «سمعتُ مِن قَتَادَة [ابن دِعَامَة السَّدُوْسِيّ] وأنا ابنُ أربعَ عشرةَ سَنَةً، فما شيءٌ سمعتُ في تلك السِّنين إلَّا وكأنَّه مكتوبٌ في صَدْري»[٣].

وقال القاضي عِيَاض اليَحْصُبِيّ (ت٥٤٤هـ) عن حِفْظ فقيه الدِّيار المصرية الإمام إسحاق بن فُرَات الْمِصْري (ت٢٠٤هـ) أنه: «قرأ مُوَطَّأ مالكٍ من حِفْظه، فما أسقطَ حرفاً - فيما أعلَمُ»[٤].

وغيرُ ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ لحافظتهم القوية تَحفِل بها كتبُ التراجم.

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٣٥٣).
(٢) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٦/ ٣٢٣).
(٣) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨/ ١٤٤).
(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض: (١/ ٤٥٩).

لذلك يُعتبَر «الْحِفْظُ» أهَمَّ قَرِيْنةٍ من قرائن التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة ، قال الإمامُ عبد الرحمن بن مَهْدِيّ: «إنَّما يُستدَلُّ على حِفْظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الْحُفَّاظُ» (١).

ويَشمَل الْحِفْظُ هنا «حِفْظَ الصَّدْرِ» و«حِفْظَ الكتابِ».

أمَّا «حِفْظُ الصَّدْر» فقال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: «قاعدةٌ: إذا روى الْحُفَّاظُ الأثباتُ حديثاً بإسنادٍ واحدٍ ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخَر ، فإنْ كان المنفردُ ثِقَةً حافظاً فحُكْمُه قريبٌ من حُكْم زيادة الثِّقَاتِ في الأسانيد والمتون. . .» (٢) ، وقال أيضاً: «ويقوى قَبولُ قولِه إنْ كان المرويُّ عنه واسعَ الحديثِ ، يُمكِن أن يَحمِل الحديثَ من طُرُقٍ عديدةٍ كالزُّهْرِيّ والثَّوْرِيّ وشُعْبَة والأَعْمَش» (٣).

وحين يرجِّح الأئمَّةُ النُّقَّادُ بهذه القَرِيْنَةِ يقولون: «فلانٌ أحفَظُ مِن فلانٍ» ، أو «فلانٌ أحفَظُ لحديث فلانٍ» ، أو «فلانٌ واسعُ الحديثِ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

حديثٌ رواه أبو إسحاق السَّبِيْعِي ، عن أبي عُبَيْدَة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ورواه كذلك عن أبي الأَحْوَص ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «كِلاهما صحيحان ، كان أبو إسحاق واسِعَ الحديثِ» (٤).

● **القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: الكَثْرَةُ والعَدَدُ:**

تُعَدُّ قَرِيْنَةُ الترجيحِ بالكَثْرَة والعَدَدِ مِن أقوى القرائن للترجيح بين

---

(١) الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي ، ص: ٤٣٥.
(٢) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢/ ٧١٩).
(٣) المرجع السابق: (٢/ ٧١٩).
(٤) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٨٩).

الْمَرْوِيَّات التي جَرَى فيها الاختلافُ ، فهي كثيراً ما تَرِدُ على أَلْسِنَة الأئمَّةِ والْحُفَّاظِ ، ومِمَّن اعتمدها منهم: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القطَّان البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ) ، ونَصَّ عليها الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت٢٠٤هـ) فقال: «والعَدَدُ أَوْلَى بالْحِفْظ من الواحد»[١] ، وقال أيضاً: «إنَّما يَغلَط الرَّجُلُ بخلاف مَن هو أحفَظُ منه ، أو يأتي بشيءٍ في الحديث يُشرِكه فيه مَن لم يَحفَظ منه ما حَفِظَ ، وهم عددٌ وهو منفردٌ»[٢].

وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «إنْ كان الحديثُ قد رواه الثَّبْتُ بإسنادٍ ، أو وَقَفه ، أو أرسَله ، ورُفقاؤه الأثباتُ يُخالِفونه؛ فالعِبْرَةُ بما اجتمع عليه الثِّقَاتُ ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط ، وهنا قد تَرَجَّح ظهورُ غَلَطِه فلا تعليلَ ، والعِبْرَةُ بالجماعة»[٣].

وحين يرجِّح الأئمَّةُ النُّقَّادُ بهذه القَرِيْنَةِ يُعبِّرونها بقولهم: «خالَفَ فلانٌ النَّاسَ» ، أو «رواه النَّاسُ كذا» ، أو «رواه جماعةٌ» ، أو «رواه خلقٌ» ، أو «رواه غيرُ واحدٍ» ، وغيرها من العبارات.

تنبيهٌ: هذه القَرِيْنَةُ إنَّما تُفيد إذا كانت الرُّوَاةُ مُحْتَجّاً بهم من الطَّرَفَين[٤] المختلَفين ، أمَّا مع الضَّعْفِ فالأمرُ يحتاج إلى قرائن أخرى[٥].

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

ما رواه يزيدُ بن أبي زِياد ، عن كُرَيْبٍ ، عن عبد الله بن عَبَّاس ـ رضي

---

(١) كتاب الأمّ: للإمام الشافعي: (١٠/ ١٦٧)

(٢) اختلاف الحديث: للإمام الشافعي ، ص: ٢٩٤.

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي ، ص: ٥٢.

(٤) قاله الإمام جمال الدين الزيلعي في «نصب الراية»: (١/ ٣٦٠).

(٥) انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي ، ص: ٤٣.

الله عنهما ـ أنه صَلَّى مع النبيِّ ﷺ، فقام عن يمينه، فأخذه النبيُّ ﷺ فجَعَله عن يَسَاره.

قال الإمامُ مُسْلِمٌ: «وهذا خَبَرٌ غَلطٌ غيرُ محفوظٍ، لتَتابُع الأخبارِ الصِّحَاح برواية الثِّقَات على خِلاف ذلك: أنَّ ابن عَبَّاس إنَّما قام عن يَسَار رسولِ الله ﷺ، فحوَّله حتى أقامه عن يمينه. وكذلك سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ في سائر الأخبار عن ابن عَبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يَسَاره»(١).

ثم ذكر مُسْلِمٌ روايةَ الأكثر عن كُرَيْبٍ، وهم: عَمْرو بن دِيْنارٍ، ومَخْرَمَة بن سليمان، وسالِم بن الْجَعْد، وغيرهم، على خِلاف رواية يزيد بن أبي زِياد، الذي كان ضعيفاً، قال فيه الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن والإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «ليس بالقَوِيّ»(٢).

● **القَرِيْنَةُ الثَّالِثَة: حِفْظُ الرَّاوِي وضَبْطُه:**

وقد استخدم هذه القَرِيْنَةَ الأئمَّةُ النُّقَّادُ بكثرةٍ، وهم كثيراً ما يعبِّرون عنها بقولهم: «فلانٌ أحفَظُ من فلانٍ»، أو «والحديثُ حديثُ فلانٍ»، أو «رواه فلانٌ وهو أحفَظُ»، أو «رواه الثِّقَاتُ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

قال الإمامُ أبو زُرْعَة الرَّازي: «حديثُ قَتَادَة مرفوعاً أصَحُّ، وقَتَادَةُ أحفَظُ»(٣).

قال أبو زُرْعَة هذه العِبارةَ بعد أنْ سُئِلَ عن حديثٍ رواه يزيدُ بي أبي يزيد الرِّشْك الضُّبَعِيّ البَصْرِيّ موقوفاً، ورواه قَتَادَةُ بن دِعَامة السَّدُوْسِيّ

---

(١) في كتابه «التمييز»، ص: ١٨٤، ١٨٥.
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب»: لابن حجر: (٤/٤١٣).
(٣) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/٢٤٧).

مرفوعاً ، وقَتَادَةُ ثِقَةٌ ثَبْتٌ ، ولهذا قال أبو زُرْعَة: «وقَتَادَةُ أحفَظُ» ، أمَّا يزيدُ الرِّشْك فهو ثقةٌ عابدٌ[١] ، وليس هو في الْحِفْظ والإتقان مثل قَتَادة.

● **القَرِينَةُ الرَّابِعَةُ: أن يُعرَف الرَّاوي باختصاصه بشَيْخه:**

يعني: أن يكون للرَّاوي أصحابٌ هم خاصَّتُه ، ويكونون أحفَظَ النَّاسِ لحديثه.

والاهتمامُ بهذه القَرِيْنَة ، ومعرفةُ طبقاتِ أصحاب الْحُفَّاظ ومَنازِلِهم من شيوخهم ، ومراتِبهم بين بعضٍ؛ يُعطي الباحِثَ قُوَّةً ومَلَكَةً في إعلال الحديثِ والترجيحِ عند الاختلاف ، دُوْنَ كثيرِ عَنَاءٍ أو جُهْدٍ قد يَبذُله مَن جَهِلَ ذلك.

فإذا روى جماعةٌ عن حافظٍ له أصحابٌ ، وتفرَّد راوٍ عنه - دُوْنَهم - بزيادةٍ أو وَجْهٍ؛ وَجَب التَّوَقُّفُ عن قَبولها؛ لأنَّ «تَفَرُّدَ وَاحِدٍ عنه بها دُوْنَهم مع تَوفُّرِ دواعيهم على الأخذ عنه وجَمْعِ حديثِه؛ يقتضي رِيْبَةً تُوجِب التَّوَقُّفَ عنها»[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذه القَرِيْنَةَ بقولهم: «فلانٌ أعرَفُ بفلانٍ مِن فلانٍ» ، و«فلانٌ أفهَمُ بحديث فلانٍ» ، و«فلانٌ أثبَتُ النَّاسِ فيه» ، أو «أحفَظُ فيه» ، أو «كان يَعرِضُ» ، أو «كان يَكتُبُ» ، أو «لازَمَه كثيراً»[٣].

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

ما ذكره الإمامُ مُسْلِمٌ عن حديثٍ رواه عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما ، قال: «كان النَّاسُ يُخرِجون

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ، ص: ٦٣٧.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/ ٦٣١).

(٣) انظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» للزرقي ، ص: ٥٤ ، ٥٥.

صَدَقَةَ الفِطْرِ في عهد النبيِّ ﷺ صاعَ شَعِيْرٍ ، أو تَمْرٍ ، أو سُلْتٍ[١] ، أو زَبِيْبٍ ، فلمَّا كان عُمَرُ ، وكَثُرَت الْحِنْطَةُ ، جعل عُمَرُ نِصْفَ صاعِ حِنْطَةٍ مكانَ صاعٍ من تلك الأشياء».

ثم ذكر مُسْلِمٌ روايةَ مالكٍ ، وعُبَيْد الله ، وأَيّوب ، واللَّيْث ، وغيرِهم، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ فَرَض زكاةَ الفِطْرِ مِن رَمْضَانَ على النَّاس صاعاً من تَمْرٍ».

ثم قال مُسْلِمٌ: «فهؤلاء الأَجِلَّةُ من أصحاب نافعٍ قد أطبقوا على خِلاف رواية ابن أبي رَوَّادٍ في حديثه صَدَقَة الفِطر. . . ، لم يَذكُر أحدٌ منهم في الحديث: السُّلْت ، ولا الزَّبِيْب ، ولم يذكروا في الحديث غيرَ أنه جعل مكانَ تلك الأشياء نِصْفَ صاعِ حِنْطَةٍ».

ثم قال: «فقد عَرَف من عَقَل الحديثَ وأسبابَ الرِّواياتِ حين يُتابِع هؤلاء من أصحاب نافعٍ ، على خِلاف ما روى ابنُ أبي رَوَّادٍ ، فلم يذكروا جميعاً في الحديث إلاَّ الشعيرَ والتَّمْرَ.

والسُّلْتُ والزَّبِيْبُ يُحكَى عن ابن عُمَر على غير صِحَّةٍ ، إذْ كان ابنُ عُمَر لا يُعطي في دَهْره بعد النبيِّ ﷺ إلاَّ التَّمْرَ ، إلاَّ مَرّةً أَعْوَزَه التَّمْرُ فأعطى الشعيرَ»[٢].

● **القَرِينَةُ الْخَامِسَةُ: أن يُعرَف الرَّاوِي بسُلُوْكِ الْجَادَّة:**

كما قلتُ فيما تقدَّم[٣]: إنَّ المحدِّثين يَقصِدون بسُلُوْك الْجَادَّة: الطريق المشهور المعروف الذي يتداوله رُوَاةُ الحديثِ بكثرةٍ ، وذلك مثل:

---

(١) السُّلْتُ: ضربٌ من الشَّعير أبيَضُ لا قِشْرَ له. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: ١/٧٤٩).

(٢) كتاب التمييز: للإمام مسلم ، ص: ٢١١ ، ٢١٢.

(٣) في بيان «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل من هذا القسم.

«مالك بن أنسٍ ، عن نافعٍ ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما» ، و«عَمْرو بن شُعَيْب ، عن أبيه ، عن جَدِّه رضي الله عنه».

فمثلُ هذا الطَّريقِ يُعَدُّ من الطُّرُق المشهورة والمتداولةِ بكثرةٍ على أَلْسِنَة المحدِّثين مِمَّا يجلعها سَهْلَةً على الْحِفْظ على عُموم الرُّوَاةِ حتى لدى الرَّاوي غيرِ الْمُتقِن ، ما يؤدِّي إلى الأَلْسِنَة قد تَسبِق إليها خَطأً ، واحتمالُ الوَهَمِ فيها واردٌ لأنَّها مألوفةٌ معتادٌ عليها[١].

وهذه القَرِيْنَةُ يُخطِئُ فيها كثيرٌ من رُوَاة الحديث ، لذلك تُعتبَر هذه القَرِيْنَةُ إحدى أهَمِّ قرائن الترجيح في عِلم عِلَل الحديث ، وكتبُ العِلَلِ حافلةٌ بأمثلةٍ كثيرةٍ على إعمال هذه القَرِيْنَة مَظِنَّةَ الوَهَمِ ، وأنَّ مُخالَفة الْجَادَّةِ دليلٌ على ضَبْط الرَّاوي وإتقانه ، وأنَّ سلوكها دليلٌ على خِفَّةِ ضَبْطِه وعدمِ إتقانه[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ هذه القرينةَ بقولهم: «فلانٌ تَبِعَ العادةَ» ، و«فلانٌ سَلَك الْمَحَجَّةَ» ، و«فلانٌ لَزِمَ الطريقَ» ، و«فلانٌ أَخَذ طريقَ الْمَجَرَّةِ».

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ:

قد سبقت أمثلةُ «سُلُوْك الْجَادَّة» في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل من هذا القسم.

● **القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ:**

«الغَرَابَةُ» هي تَفَرُّدُ راوٍ واحدٍ برواية الحديث في أيِّ مَوضِعٍ وَقَع (التَّفَرُّدُ) به من سَنَدِه[٣].

---

(١) القرائن وأثرها في علم الحديث: للدكتور عبد الله محمد حسن ، ص: ٧٤ ، ٧٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ، ص: ٧٥.

(٣) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ، ص: ٢٧١.

ووَصْفُ الحديثِ بالغَرَابة قد يضعِّف جانبَه ، إلاَّ أنه رُبَّما يقوى جانبُه عند الاختلاف .

وذلك : أنه إذا اخْتُلِفَ على راوٍ في حديثٍ ، وروى أحدُ أصحابه وَجْهاً غريباً صحيحاً ، لا احتمالَ فيه لسُلُوْك الْجَادَّة ، ومثلُ هذا الوَجْهِ يُعَدُّ الخطأُ فيه نادراً ، فإنَّ روايته تكون أقوى من هذه الْجِهَة .

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ عن هذه القرينةِ بقولهم : «فلانٌ عن فلانٍ لا يَجيء» ، و«لا يُشبِه هذا الحديثُ حديثَ فلانٍ» .

مثالُ هذه القَرِيْنَةِ :

قولُ عبد الله بن أحمد بن حَنْبَل : «سألتُ أبي عن حديث هُشَيْمٍ ، عن حُصَيْن ، عن عَمْرو بن مُرَّة ، عن عَلْقَمَة بن وائِلٍ ، عن أبيه ، عن النبيِّ ﷺ في الرَّفْع[١] . قال : رواه شُعْبَة ، عن عَمْرو بن مُرَّة ، عن أبي البَخْتَرِيّ ، عن عبد الرحمن اليَحْصُبِيّ ، عن وائِلٍ ، عن النبيِّ ﷺ . خالَفَ حصينٌ شُعْبَةَ . فقال : شُعْبَةُ أثبَتُ في عَمْرو بن مُرَّة مِن حُصَيْن . القولُ قولُ شُعْبَة»[٢] .

● **القَرِيْنَةُ السَّابِعَةُ : أن تكون روايةُ الرَّاوي عن أهل بَلَدِه :**

تُعَدُّ هذه القَرِيْنَةُ من القرائن التي اهتمَّ بها صَيَارِفَةُ المحدِّثين في ترجيح الرِّوايات ، وقدَّموا روايةَ أهلِ البلد على غيرهم مِمَّن ليس مِن أهل البلد ؛ لأنَّ أهلَ البلدِ أعلَمُ برواية شيوخِهم وأتقَنُ لها مِن غيرهم مِن الغُرَباء الذين يسمعون الحديث ثم يَرتَحِلون[٣] .

---

(١) يعني : رفع اليدَين في الصَّلاة .
(٢) العلل ومعرفة الرجال : للإمام أحمد : (١/ ١٨١) .
(٣) القرائن وأثرها في علم الحديث : للحسن ، ص : ٧٣ .

قال الحافظُ بَدْر الدِّين الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ): «إنَّ روايةَ أهلِ البلد بعضهم عن بعضٍ أَوْلَى من رواية أهل البلد عن غيرهم»[١].

وقال الإمامُ حَمَّادُ بن زَيْد البَصْرِيّ (ت١٧٩هـ): «بلديُّ الرَّجُلِ أعرَفُ بالرَّجُل»[٢].

ويعبِّر الأئمَّةُ النُّقَّادُ عن هذه القرينةِ بقولهم: «فلانٌ أَضْبَطُ لحديثه من فلانٍ»، و«فلانٌ أفهَمُ به مِن فلانٍ»، و«فلانٌ أعلَمُ بحديثه مِن فلانٍ»، و«فلانٌ أعرَفُ بحديثه مِن فلانٍ».

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

اختلافُ آدم بن أبي إيَاس الْخُراسَانِيِّ ومُوْسَى التَّبُوْذَكِيِّ البَصْرِي على حَمَّاد بن سَلَمَة - وهو بَصْرِيٌّ - في رَفْع حديثٍ ووَقْفِه.

وقد رجَّح الإمامُ البُخَارِيُّ[٣] روايةَ مُوْسَى التَّبُوْذَكِيِّ بوَقْف الحديثِ على رفع آدم بن أبي إياس[٤]. والسَّبَبُ في ذلك: أنَّ «مُوْسَى» و«حَمَّاد» من البَصْرَة، و«آدم بن أبي إياس» من خُرَاسان.

● **القَرِيْنَةُ الثَّامِنَة: أن يكون الرَّاوي مِمَّن يَقبَل التَّلْقِيْنَ:**

«التلقينُ» هو أن يروي المحدِّثُ شيئاً لشيخٍ يُوهِمه أنه مِن روايته وليس كذلك[٥].

وهو يُعَدَّ من الوسائل الْمُهِمّة للكَشْفِ عن الرَّاوي واختبارِ ضَبْطِه، فمَن

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي: (١/ ٦٩).
(٢) الكفاية في علم الرواية: للخطيب، ص: ١٣٣.
(٣) في «تاريخه الكبير»: (١/ ٢٢٤).
(٤) تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٤/ ١٧٠).
(٥) انظر: «توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني: (٢/ ١٥٥).

يَقبَل التلقينَ فهو غيرُ ضابطٍ ، ومن يَرُدُّه ويَكشِف الخطأَ؛ فهو ضابطٌ حافظٌ لِمَا يروي.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثٌ رواه يَحْيَى بن بُكَيْر ، عن اللَّيْث بن سَعْد ، عن عبد الله بن عُبَيْد الله بن أبي مُلَيْكَة ، عن عُبَيْد الله بن أبي نَهِيْك ، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرآنِ» ، ورواه أبو الوليد هِشَامُ بن عبد الْمَلِك الطَّيَالِسِيّ وغيرُه عن اللَّيْث بن سَعْدٍ ، فجَعَله عن سَعْد بن أبي وَقَّاصٍ رضي الله عنه ، بدلَ سعيد بن أبي سعيد.

فسأل الإمامُ ابن أبي حاتم الرَّازي أبا زُرْعَة الرَّازي عن هذا الاختلافِ؟ فقال: «في كتاب اللَّيْث في أصله: سعيدُ بن أبي سعيد ، ولكنْ لُقِّنَ بالعِراق: عن سَعْدٍ (أي: ابن أبي وَقَّاص)»[(١)].

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْث لَمَّا رَحَل إلى العِراق لم يكن معه كتابٌ ، فلُقِّنَ هذا فتَلَقَّنَه[(٢)].

● **القَرِيْنَةُ التَّاسِعَةُ: أن يروي الرَّاوِي الحديثَ بالْمَعْنَى:**

وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في «أسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

وقد سبق مثالٌ على ذلك في «أسباب وقوع العِلَّة في الحديث» في المبحث الأوّل مِن هذا القسم.

---

(١) كتاب العِلَل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢/ ٤٩٠).
(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر ، ص: ٤٩٥.

● **القَرِينَةُ العَاشِرَةُ: اختلافُ الْمَجْلِس:**

وذلك إذا اختلف الرُّوَاةُ عن شيخٍ في حديثٍ، فرواه عنه جماعةٌ موصولاً - مثلاً -، ورواه واحدٌ عنه مُرسَلاً، فتُرجَّح روايةُ الجماعةِ للحديث عن ذلك الشيخ؛ لأنَّهم إنَّما سمعوه في مجالس متعدِّدة بعَكْس الواحد، فإنه في الغالب يكون سَمِعَه في مجلس واحد.

مثالُ هذه القَرِينَةِ:

ما رواه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعه[١] وقال: حَدَّثَنا عبدُ الله بن أبي زيادٍ، حَدَّثَنا زيدُ بن حُبَابٍ، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبي مُوْسَى الأَشْعَرِيّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ»

قال شُعْبَة بن الْحَجَّاج: «سمعتُ سفيانَ الثَّوْرِيّ يسأل أبا إسحاق...»، فذكر هذا الحديثَ مُرسَلاً[٢].

قال التِّرْمِذِيُّ عن رواية مَن وَصَل هذا الحديثَ عن أبي إسحاق: «وروايةُ هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَة عن أبي مُوْسَى الأَشْعَرِيّ عن النبيِّ ﷺ: «لاَ نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ» عندي أصَحُّ؛ لأنَّ سَماعهم مِن أبي إسحاق في أوقاتٍ مختلفةٍ، وإنْ كان شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ أحفَظَ وأثبَتَ مِن جميع هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديثَ، فإنَّ هؤلاء عندي أشْبَهُ وأصَحُّ؛ لأنَّ شُعْبَة والثَّوْرِيَّ سَمِعَا هذا الحديثَ مِن أبي إسحاق في مجلسٍ واحدٍ...»[٣].

---

(١) في أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، برقم: (١١٠١).
(٢) انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، ص: ٢٦٥.
(٣) انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاحَ إلاَّ بوليٍّ، ص: ٢٦٥.

● **القَرِينَةُ الحَادِيَةَ عَشَرة: فُقْدَانُ الحديثِ من كُتُب الرَّاوي الذي رُوِيَ الحديثُ عنه:**

ومِن خلال هذه القَرِيْنَة ، كثيراً ما يَربِط الأئمَّةُ النُّقَّادُ بين المصنِّف والمصنَّف ، فيجعلون الرِّوايةَ المحفوظةَ عن الرَّاوي هي التي تكون في كتبه[١] .

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثُ: «الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ، له عِدَّةُ طُرُقٍ ، منها ما رواه أنسُ بن مالكٍ رضي الله عنه ، وجاء بأسانيد ، منها: روايةُ إبراهيم بن سَعْد عن أبيه عن أنس رضي الله عنه[٢] .

وهذا سَنَدٌ ظاهرُه الصِّحَّةُ ، إلَّا أنَّ الإمام أحمد بن حَنْبَل أعَلَّه بقوله: «ليس هذا في كُتُب إبراهيم بن سَعْد ، لا ينبغي أن يكون له أصلٌ رواه غيرُ واحدٍ عن إبراهيم» [٣] .

● **القَرِينَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرة: أن يكون راوِيُ الْخَبَرِ هو صاحبُ القِصَّةِ ، والآخَرُ ليس كذلك:**

وُجود القِصَّةِ في الحديث قَرِيْنَةٌ تَدُلُّ على ضَبْط الرَّاوي وترجيحِ خَبَرِه على غيره؛ لأنَّ صاحب القِصَّةِ أضبَطُ لِمَا يرويه مِن غيره.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

روايةُ مَيْمُوْنَة بنت الحارث ـ رضي الله عنها ـ قالت: «تَزَوَّجَنِي رسولُ الله

---

(١) قرائن إعلال وترجيح الروايات: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري ، ص: ١٢٩ .

(٢) أخرجه الطَّيالسي في مسنده ، (٢/ ١٦٤) ، برقم: (٢٦٠).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي: (١/ ١٥٣).

ﷺ ونحن حَلالَانِ بسَرِفٍ(١) (٢).

فوَجَب تقديمُ خَبَرِ مَيْمُوْنَة - رضي الله عنها - على خَبَر عبد الله بن عَبّاس - رضي الله عنهما - الذي قال: «أنَّ رسول الله ﷺ تَزَوَّجَها وهو مُحْرِمٌ» (٣)؛ لأنّها أعلَمُ بالقِصَّة منه(٤).

● **القَرِيْنَةُ الثّالِثَةَ عَشَرة: أن يكون مَتْنُ الحديثِ غريباً بحيث يَبعُد أن يكون مرفوعاً للنبيِّ ﷺ:**

وذلك أن يكون في لَفْظ الحديثِ من الغَرَابة ما تجعل كَوْنه مرفوعاً بعيداً.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

حديثُ عبد الله بن عَبَّاس - رضي الله عنهما - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِئَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوْشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً مِنْ قِلَّةٍ»، قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي في هذا الحديث: إنه مُرْسَلٌ أشبَهُ، لا يَحتمِل هذا الكلامُ أن يكون كلامَ النبيِّ ﷺ» (٥). وقد أعلَّه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ بالإرسال، وقال: «إنَّما رُوِيَ هذا

---

(١) هو موضعٌ يقع قريباً من «التنعيم» على عشرة أميالٍ، وبه تزوَّج رسولُ الله ﷺ ميمونةَ الهلالية رضي الله عنها، وبه تُوُفِّيَتْ ودُفِنَتْ. (انظر: النهاية في غريب الحديث: ١/ ٧٧٢).

(٢) أخرجه مسلمٌ في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم .، برقم: (٢٥٣٧)، وأبو داود في السنن، كتاب: المناسك، باب: المحرم يتزوج، برقم: (١٨٣٩)، واللفظُ له.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم، برقم: (٤٨٢٤)، ومسلمٌ في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم، برقم: (١٤١٠).

(٤) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص: ٥٦٢، ٥٦٣.

(٥) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٧٠٢).

الحديثُ عن الزُّهْرِيِّ عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً»[١].

● **القَرِينَةُ الرَّابِعَةُ عَشَرة: أن يكون الحديثُ يُشبِه حديثَ الضعفاءِ ولا يُشبِه حديثَ الثِّقَةِ:**

وهذه القَرِيْنَةُ يقرِّرها نُقَّادُ الحديثِ وحُفَّاظُه من خلال نَقْدهم للمرويَّات[٢].

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما رواه أَيُّوْب بن خُوْطٍ البَصْرِيّ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لَوَدَدْتُ أنَّ عِنْدِيْ خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةٍ بِسَمْنٍ، ولَبَنٍ...».

قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «هذا حديثٌ باطلٌ، ولا يُشبِه أن يكون من حديث أَيّوب السِّخْتِيَانِيّ، ويُشبِه أن يكون من حديث أَيّوب بن خُوْطٍ»[٣]، وهو متروكُ الحديثِ. فترجَّح بذلك أن يكون هذا اللَّفْظُ الْمُنكَرُ ليس من حديث أَيّوب السِّخْتِيَانِي الذي كان من الأئمَّة الثِّقَات الأثبات[٤].

● **القَرِينَةُ الخَامِسَةُ عَشَرة: أن يُخالِف الرَّاوِي للرِّواية ويَترُك العملَ بها:**

ومِن قرائن الإعلالِ مخالفةُ الرَّاوي للرِّواية وتَرْكُه للعَمَل بها.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما جاء عن الإمام مُسْلِمٍ حينما أعَلَّ حديثاً من طريق أبي هُرَيْرَة رضي

---

(١) جامع الترمذي، أبواب: السير، باب: ما جاء في السرايا، برقم: (١٥٥٥).
(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: (١/ ٧٥٦، ٧٥٧).
(٣) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٤١).
(٤) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لجمال الدين المزي: (٣/ ٤٦٣).

الله عنه في توقيت الْمَسْحِ على الْخُفَّيْن ، فقال: «هذه الرِّوايةُ في الْمَسْح عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه ليست بمحفوظةٍ؛ وذلك أنَّ أبا هُرَيْرَة رضي الله عنه لم يَحْفَظ الْمَسْحَ عن النبيِّ ﷺ لثُبوت الرِّوايةِ عنه بإنكاره الْمَسْحَ على الْخُفَّيْن» (١).

ثم ساقَ مُسْلِمٌ بإسناده إلى أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه إنكارَه لِحُكْم الْمَسْحِ بقوله: «ما أَمَرَنا اللهُ أن نَمسَح على جُلود البَقَرِ والغَنَمِ» (٢).

ثم قال: «ولو كان [أبو هُرَيْرَة رضي الله عنه] قد حَفِظَ الْمَسْحَ عن النبيِّ ﷺ؛ كان أجدرَ النَّاسِ وأَوْلاَهم للزُوْمه والتديُّنِ به» (٣).

فقد جَعَلَ مُسْلِمٌ قرينةَ إعلالِ الرِّوايةِ: أنَّ أبا هُرَيْرَة رضي الله عنه أنكر العملَ بما نُقِلَ عنه في الرِّواية(٤).

● **القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ عَشَرة: إدراجُ الرَّاوي في الحديثِ ما ليس منه:**

ومِن القرائن أن يُعرَف عن الرَّاوي أنه رُبَّما أدرج في مَتْن الحديثِ أو إسنادِه ما ليس منهما ، دُوْنَ بيانِ ما أدرجه فيهما ، أو أنه اختصر ألفاظَ الحديثِ.

مثالُ هذه القَرِيْنَة:

ما رواه إبراهيمُ بن طَهْمان ، عن هِشَام بن حَسَّان ، عن مُحَمَّد بن سِيْرِيْن ، عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ». وفي آخِر هذا الحديثِ: «ثُمَّ لِيَغْتَرِفَ بِيَمِيْنِهِ مِنْ إِنَائِهِ ، ثُمَّ لِيَصُبَّ عَلَى شُمَالِهِ ، فَلْيَغْسِلْ مَقْعَدَتَهُ».

---

(١) كتاب التمييز: للإمام مسلم ، ص: ٢٠٩.
(٢) المصدر السابق ، ص: ٢٠٩.
(٣) المصدر السابق ، ص: ٢٠٩.
(٤) قرائن إعلال وترجيح الروايات: للمطيري ، ص: ١٤٨.

قال الإمامُ أبو حاتِم الرَّازي: «ينبغي أن يكون: (ثُمَّ لِيَغْتَرِفَ بِيَمِيْنِهِ) إلى آخِرِ الحديثِ من كلام إبراهيم بن طَهْمَان، فإنه قد كان يصل كلامَه بالحديث فلا يميِّزه المستمعُ»[١].

وأصلُ الحديثِ أخرجه الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه[٢] مِن هذه الزِّيادة.

ووقوعُ الإدراجِ من الرُّوَاة بزيادةٍ في مَتْن الحديثِ يكون أكثَرَ مِن إسناده.

هذه هي بعضُ أهَمّ القرائن التي تترجَّح بها الأحاديثُ على بعضٍ، وهي من الوسائل الْمُهِمَّة لكَشْف عِلَل الأحاديث والآثار.

* * *

---

(١) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) في كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك.، رقم الحديث: (٢٧٨).

القِسمُ الثَّالِثُ

أشهَرُ أئمَّةِ العِلَلِ وأهَمُّ كُتُبِها

المبحث الأوّل: أشهَرُ أئمَّة العِلَل.

المبحث الثاني: أهَمُّ كتب العِلَل.

* * *

المبحث الأول

أشهرُ أئمّةِ العِلَلِ

لم يَنهَض بحمل هذا العِلْمِ الجليلِ إلاَّ قِلَّةٌ قليلةٌ من الأئمَّة والعلماء الذين رَزَقهم اللهُ تعالى «فَهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرُّوَاة ، ومَلَكَةً قويّةً بالأسانيد والمتون»[1] ، وهذه نبذةٌ يسيرةٌ من تراجمهم لا سِيّما الذين تكلَّموا في هذا الفَنِّ ، وصنَّفوا فيه الكتبَ:

١) الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرِيْن البَصْرِيّ (٣٣ ـ ١١٠هـ)[2]:

هو الإمامُ التابعيُّ ، شيخُ الإسلام ، الحافظُ المحدِّث ، كان من الأوائل الذين تكلَّموا في نَقْد الحديث ورجالِه ، قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ: «فالْجَهَابِذَةُ النُّقَّادُ العارِفون بعِلَلِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ مِن أهل الحديث جِدّاً ، وأوَّلُ مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديثِ ابنُ سِيْرِيْن ، ثم خَلفه أَيُّوْبُ السِّخْتِيَاني . . .»[3]. وقال: «وابنُ سِيْرِيْن رضي الله عنه هو أوّلُ مَن انتقد الرِّجالَ ، وميَّز الثِّقَاتِ مِن غيرهم»[4].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/٦٤٨).
(٢) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/٧٨).
(٣) جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي: ص: ٢٤١.
(٤) المرجع السابق: ص: ٢٤١.

٢) الإمامُ أَيُّوْب السِّخْتِيَاني البَصْرِيّ (٦٦ ـ ١٣١هـ) [١]:

هو الإمامُ الجليلُ ، من حُفَّاظ الحديث الأجِلاَّء ، سيِّدُ فقهاء عصرِه ، عِدادُه في صِغَار التَّابعين. وقد تقدَّم قولُ الحافظِ ابن رَجَبٍ: «فالْجُهَابِذَةُ النُّقَّادُ العارِفون بعِلَلِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جِدّاً ، وأوَّل مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديث: ابنُ سِيْرِيْن ، ثم خَلفه أَيُّوْب السِّخْتِيَانِيّ . . .» [٢].

٣) الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ (٨٢ ـ ١٦٠هـ) [٣]:

هو الإمامُ الحافظُ ، أميرُ المؤمنين في الحديث ، ومن أَجِلَّة أئمَّتِه حِفْظاً ودِرايةً وتثبيتاً ، قال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «وهو أوَّلُ مَن وَسَّع الكلامَ في الْجَرْح والتعديل ، واتِّصالِ الأسانيد وانقطاعِها ، ونَقَّب عن دقائق عِلْم العِلَل ، وأئمَّةُ هذا الشَّأنِ بعده تَبَعٌ له في هذا العِلْم» [٤].

٤) الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (١٢٠ـ ١٩٨هـ) [٥]:

هو الإمامُ الثِّقَة ، الْحُجَّةُ الثَّبْتُ ، الحافظُ الْمُتْقِنُ ، أميرُ المؤمنين في الحديث. وكان مِمَّن تكلَّم في العِلَل والرِّجال ، وقلَّما يجد فيهما الباحثُ قضيةً إلاَّ وله فيها رأيٌ. قال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «هو خليفةُ شُعْبَة ، والقائمُ بعدَه مقامَه في هذا العِلْم ، وعنه تلقَّاه أئمَّةُ هذا الشَّأنِ كأحمد [بن حَنْبَل] ، وعليّ [بن الْمَدِيْنِيّ] ، ويَحْيَى [بن مَعِيْن] ، وقد كان شُعْبَة يُحَكِّمه على نفسه في هذا العِلْمِ» [٦]. وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «وكان رأساً

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ١٣٠ ، ١٣٢).
(٢) جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي ، ص: ٢٤١.
(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ١٩٣ ، ١٩٦).
(٤) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ١٥٩).
(٥) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٢٩٨ ، ٣٠٠).
(٦) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ١٩٢).

في معرفة العِلَل»[١]. وقد نُقِلَتْ مسائلُ ابنِ القَطَّان في العِلَل عنه، وهي منتشرةٌ في كتبها.

٥) الإمامُ عبد الرَّحمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ (١٣٥ ـ ١٩٨هـ)[٢]:

هو الإمامُ النَّاقدُ، المجوِّدُ الْمُتقِن، سيِّدُ الْحُفَّاظ، كان هو والإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان أشهرَ أهلِ زمانِهما في هذا الفَنِّ، وأخذ عنهما مَن جاء بعدهم مِن أئمَّة هذا الشَّأن، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «عبدُ الرَّحمن بن مهدي ـ وكان هو ويَحْيَى القَطَّان المذكور ـ قد انتدبا لنَقْد الرِّجال وناهِيْكَ بهما جلالةً ونُبلاً، وعِلْماً وفَضْلاً، فمَن وَهَّناه لا يكاد ـ والله ـ يَندمِل جُرْحُه، ومَن وَثَّقاه فهو الْحُجَّةُ المقبولُ، ومَن اختلفا فيه؛ اُجْتُهِدَ في أمره، ونَزَل عن درجة الصحيح إلى الْحَسَن، وقد وَثَّقا خَلْقاً كثيراً وضَعَّفا آخَرِين[٣]».

٦) الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)[٤]:

هو الإمامُ العَلَمُ، عالِمُ العصر، ناصِرُ السُّنّة، فقيهُ الأُمَّة، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «كان حافظاً للحديث، بصيراً بعِلَله، لا يَقبَل منه إلاَّ ما ثَبَت عنده»[٥]. وقال الإمامُ الفقيهُ عبد الله بن عبد الْحَكَم الْمِصْرِيّ (ت٢١٤هـ): «ما رأينا مثلَ الشَّافِعِيّ، كان أصحابُ الحديثِ ونُقَّادُه يَجِيئون إليه فيَعرِضون عليه، فرُبَّما أعَلَّ نَقْدَ النُّقَّادِ منهم، ويُوقِفهم على غوامِض من عِلَل الحديثِ لم يَقِفُوا عليها، فيَقُومون وهم يَتعجَّبون منه»[٦].

---

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي: (٧/ ١٨٣)
(٢) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٣٢٩، ٣٣١).
(٣) ذكر من يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي، ص: ١٨٠.
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (١/ ٣٦١).
(٥) تذكرة الحفاظ: للذهبي: (١/ ٣٦١).
(٦) تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر: (٥١/ ٣٣٥).

٧) الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن البغداديّ (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) [١]:

هو الإمامُ الْجِهْبِذُ ، سيدُ الْحُفَّاظ ، شيخُ المحدِّثين ، إمامُ المجرِّحين والمعدِّلين ، وكان إليه انتهى عِلْمُ العِلَلِ حتى قال عنه الإمامُ أحمد: «هاهنا رجلٌ خَلَقه الله لهذا الشَّأن» [٢] ، وقال الإمامُ ابن أبي حاتِم الرَّازي: «سمعتُ أبي يقول: الذي كان يُحسِن صحيحَ الحديثِ من سقيمِه وعنده تمييزُ ذلك ، ويُحسِن عِلَلَ الحديثِ: أحمدُ بن حَنْبَل ويَحْيَى بن مَعِيْن وعليُّ بن الْمَدِيْنِيّ ، وبعدهم: أبوزُرْعَة كان يُحسِن ذلكَ. قِيْلَ لأبي: فغيرُ هؤلاء تَعرِف اليومَ أحداً؟ قال: لا» [٣]. وفي كتبه عِلْمٌ غزيرٌ ومعرفةٌ واسعةٌ في عِلم الرِّجال والعِلَل.

٨) الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ البَصْرِيّ (١٦١ ـ ٢٣٤هـ) [٤]:

هو الإمامُ الْحُجَّة ، وأميرُ المؤمنين في الحديث ، وأحد أكابر أئمَّة العِلَل والْجَرْح والتعديل ، ومِن أبرز مَن أظهر هذا الفَنَّ وشَهَّره ، وأكثَرَ فيه من التصنيف ، وعنه أَخَذ هذا العِلْمَ الأئمَّةُ الكِبارُ أمثال: البُخَارِيِّ ، ويعقوب بن شَيْبَة ، وأبي زُرْعَة الرَّازي ، وأبي حاتِم الرَّازي ، وغيرِهم.

وأقوالُ العلماء في إمامته وتقدُّمه في هذا الفَنِّ كثيرةٌ ، ومنها: قولُ الإمام أحمد بن حَنْبَل: «أعْلَمُنا بالعِلَل عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ» [٥] ، وقولُ الإمام أبي حاتِم الرَّازي: «كان عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعِلَل» [٦].

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٢٩ ، ٤٣١).
(٢) العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل: (١/ ١٤٠).
(٣) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٣).
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٢٨ ، ٤٢٩).
(٥) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان: (١/ ٥٥).
(٦) تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم ، ص: ٣١٩.

وقد سبق في ترجمة الإمام ابن مَعِيْن قولُ الإمام أبي حاتِم الرَّازِي في إمامة ابن الْمَدِيْنِيّ في هذا العِلْمِ.

وله مصنَّفاتٌ عديدةٌ في عِلَل الحديث، ومنها: «عِلَل الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ».

٩) الإمامُ أحمد بن حَنْبَل البغداديّ (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) [(١)]:

هو الإمامُ الحافظُ المحدِّثُ الفقيهُ، إمامُ أهل السُّنّة والجماعة، كان من الأئمَّة الْجَهَابِذة في نَقْد الرِّجال وبيانِ عِلَل الحديث، وقد تقدّمتْ في إمامته في ذلك شهادةُ الإمام أبي حاتِم الرَّازِي في ترجمة الإمام يَحْيَى بن معِيْن، كذلك فقد أبرَزَ مكانتَه في هذا العِلْمِ الحافظُ ابن رَجَبٍ وقال: «وكان نهايةً في ذلك، وهذا وإنْ شاركه كثيرٌ من الْحُفَّاظ في معرفة عِلَل الحديثِ المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعِلَل الآثار الموقوفة» [(٢)].

وقد نُقِلَ عن الإمام أحمد كلامٌ كثيرٌ في العِلَل من رواية ابْنَيْه: صالِح (ت٢٦٥هـ)، وعبد الله (ت٢٩٠هـ) ومن رواية تِلمِيْذَيه: أبي الْحَسَن عبد الْمَلِك الْمَيْمُوْنِي (ت٢٧٤هـ) وأبي بَكْر أحمد الْمَرُّوْذِيِّ (ت٢٧٥هـ) وغيرِهم، وقد طُبع كثيرٌ منها.

١٠) الإمامُ مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيُّ (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) [(٣)]:

هو الإمامُ الْهُمَامُ، أميرُ المؤمنين في الحديث، وأحدُ أجِلّة أئمَّتِه وحُفَّاظِه، وصاحب «الصَّحيح»، كان له باعٌ طويلٌ في الرِّجال والعِلَل، وكان أستاذَ هذه الصِّناعةِ بإجماع أئمَّة الحديث جميعهم[(٤)]، وقد وَصَفه

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٤٣١).
(٢) الرد على من اتّبع غير المذاهب الأربعة: لابن رجب الحنبلي، ص: ٤١.
(٣) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ١٢٢).
(٤) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٢٢٤).

تلميذُه الإمامُ مُسْلِمٌ بقوله: «أستاذُ الأستاذين، وسيِّدُ المحدِّثين، وطبيبُ الحديثِ في عِلَله»[١]. له مصنَّفٌ في «العِلَل» ذكره الحافظُ ابن حَجَرٍ في «المعجَم المؤسِّس»[٢]، كما أنَّ له كلاماً دقيقاً في العِلَلِ في كتابَيه: «التاريخ الكبير» و«التاريخ الأوسط».

١١) الإمامُ مُسْلِمُ بن الْحَجَّاج النَّيْسَابُوْرِيّ (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ)[٣]:

هو الإمامُ الحافظُ المجوَّدُ، صاحبُ «الصَّحيح»، كانت له معرفةٌ واسعةٌ في الرِّجال والعِلَل، قال محدِّثُ نَيْسَابُوْر الحافظ أبو حازم عُمَر بن أحمد العَبْدُوِيّ (ت٤١٧هـ): «أوّلُ مَن اشتهر بحِفْظ الحديث وعِلَلِه بنَيْسَابُوْر بعد الإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج...»[٤] ثم ذكر أسماءَ المشتهرين. وله كتابٌ قَيِّمٌ في أصول إعلال الحديث معروفٌ باسم: «التمييز»، سيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ عنه في المبحث اللاَّحق.

١٢) الإمامُ يعقوب بن شَيْبَة البَصْرِيّ (١٨٢ ـ ٢٦٢هـ)[٥]:

هو الحافظُ الكبيرُ، العلاَّمةُ الثِّقَةُ، قال عنه الحافظُ عبد الغنيّ بن سعيد الأَزْدِيّ (ت٤٠٩هـ): «ولم يتكلَّم أحدٌ على عِلَل الأحاديث بمثل كلام: يعقوب، وعليِّ بن الْمَدِيْنِيّ، والدَّارَقُطْنِيّ»[٦]. وله «الْمُسنَدُ الكبيرُ» الْمُسَمَّى بـ«الْمُسنَد الْمُعَلّ»، بيَّن فيه عِلَلَ الأحاديث، وتكلَّم على الرِّجال بكلامٍ مفيدٍ عَذْبٍ شافٍ[٧]، وقد طُبع منه الجزءُ العاشِرُ فقط

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٢٢٤).
(٢) ص: ١٣٢.
(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩).
(٤) طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين لسبكي: (٤/ ١٥٨)
(٥) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٧٧، ٥٧٨).
(٦) ترتيب المدارك: للقاضي عياض: (٢/ ٥٧).
(٧) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٢/ ٤٧٧).

باسم: «مُسنَد أمير المؤمنين عُمَر بن الخطَّاب عن النبيِّ ﷺ».

١٣) الإمامُ أبو زُرْعَة عُبَيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (٢٢٠ - ٢٦٤هـ) [(١)]

هو الإمامُ الجليلُ، سيِّدُ الْحُفَّاظِ، ومِن فُرْسَان هذا العِلْم ورُوَّادِه، وكان رفيقَ الإمام أبي حاتِم الرَّازي، وقد سبق تنويهُه بتضلُّعه في عِلْم العِلَل في ترجمة الإمام ابن معِيْن. وله مسائلُ في العِلَل، جمعها الحافظُ سعيد بن عَمْرو الأَزْدِي البَرْذَعِيّ (ت٢٩٢هـ) في مُصنَّفٍ مُفرَدٍ[(٢)]، والإمامُ ابن أبي حاتِم الرَّازي في كتابه «عِلَل الحديث».

١٤) الإمامُ أبو حاتِم مَحَمَّد بن إدريس الرَّازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ) [(٣)]:

هو الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ، شيخُ المحدِّثين، وكان إليه المنتهى في الْحِفْظ وأحوالِ الرِّجال ومعرفةِ عِلَل الحديث، يقول الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «كان من بُحُور العِلم، طَوَّافِ البلاد، وبَرَعَ في الْمَتْن والإسناد، وجَمَع وَصَنَّف، وجَرَح وعَدَّل، وصَحَّح وعَلَّل»[(٤)]. وقد جَمَع عِلْمَه في العِلَل ابنُه الإمامُ عبد الرَّحمن الرَّازي في كتابٍ سَمَّاه «عِلَل الحديث».

١٥) الإمامُ أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) [(٥)]:

هو الإمامُ العَلَمُ، المحدِّثُ البارعُ، صاحِبُ «الجامع»، مِمَّن تكلَّم في العِلَل، وبَرَع فيها، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «الحافظُ العَلَمُ، الإمامُ

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ٥٥٧).

(٢) طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ضِمْنَ كتابه: «أبو زُرْعَة الرَّازي وجهوده في السُّنَّة النبوية».

(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٨٣١).

(٤) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/ ٢٤٧، ٢٦٣).

(٥) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٢/ ١٥٤).

البارعُ . . . ، مصنِّفُ الجامع ، وكتابِ العِلَل وغيرِ ذلك»[١]. وله: «العِلَل الكبير» ، وهو مطبوعٌ بترتيب القاضي أبي طالب محمود بن علي التَّمِيْمِي الأَصْبَهَانِيّ (ت٥٨٥هـ) ، و«العِلَل الصغير» ، وهو مُلْحَقٌ بآخِر كتابه «الجامع» ، وهو الذي شَرَحه الحافظُ ابن رَجَبٍ شرحاً مفيداً قيّماً.

١٦) الإمامُ أبو بَكْرٍ أحمد بن عَمْرو البَزَّار البَصْرِيّ (٢١٠ ـ ٢٩٢هـ)[٢]:

هو الشيخُ الإمامُ ، الحافظُ الْمُتقِنُ ، قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «كان ثِقَةً حافِظاً ، صَنَّف الْمُسْنَدَ ، وتكلَّم على الأحاديث وبيَّن عِلَلَها»[٣]، وله كتاب «الْمُسنَد الكبير الْمُعَلَّل» المطبوعُ باسم: «البَحْر الزَّخَّار» ، وصناعةُ العِلَل بَيِّنَةٌ فيه.

١٧) الإمامُ أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيُّ (٢١٤ ـ ٣٠٣ هـ)[٤]:

هو الإمامُ الحافظُ الثَّبْتُ ، ناقدُ الحديث ، من أواحد الأئمَّة في العِلَل ، صاحبُ «السُّنَن» ، قال عنه الحافظُ أبو الفَضْل مُحَمَّد بن طاهر الْمَقْدِسِيّ (ت٥٠٧هـ): «وهو أحذَقُ بالحديث وعِلَلِه ورجالِه من مُسْلِم ، ومن أبي داود ، ومن أبي عيسى ، وهو جارٍ في مِضْمار البُخَارِيِّ وأبي زُرْعَة»[٥] ، وصناعةُ العِلَل واضحةٌ في سُنَنه الكبرى والصُّغْرَى ، وفي بقيةِ مصنَّفاته.

---

(١) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/ ٢٧٠).
(٢) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٣/ ٥٥٥ ، ٥٥٧).
(٣) تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٤/ ٣٣٤).
(٤) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٩٤٠).
(٥) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/ ١٣٣).

١٨) الإمامُ أبو بَكْرٍ أحمد بن مُحَمَّد الْخَلاَّل البَغْدَادِيّ (٢٣٤ - ٣١١) [١]

هو العلاَّمةُ الحافظُ الفقيهُ، شيخُ الْحَنَابِلَة في عصره. وله كتابُ العِلَل في عِدَّة مُجلَّدات ذكره الحافظُ الذَّهَبِيُّ في ترجمته[٢]، وقال الحافظُ ابن رَجَبٍ: «وقد رتَّب أبو بَكْر الْخَلاَّل العِلَلَ المنقولةَ عن أحمد [ابن حَنْبَل] على أبواب الفقه وأفردها، فجاءت عِدَّةَ مجلَّداتٍ»[٣]، وقد طُبع «المنتخَب من العِلَل للخَلاَّل» لابن قُدَامَة الْمَقْدِسي (ت٦٢٠هـ).

١٩) الإمامُ ابن أبي حاتِم عبد الرَّحمن الرَّازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) [٤]:

هو الحافظُ الناقدُ العلاَّمة، ومن أكابر علماء العِلَل، قال عنه الإمامُ أبو يَعْلَى الْخَلِيْلِيّ القَزْوَيْنِيّ (ت٤٤٦هـ): «كان بَحْراً في العلوم ومعرفة الرِّجال والحديث الصحيح من السَّقيم»[٥]. وله «عِلَل الحديث»، جمع فيه أسئلةً في عِلَل الأحاديث وَجَّهها لأبيه وأبي زُرْعَة وأجوبتهما عليها، رتَّبها على الأبواب الفقهية.

٢٠) الإمامُ ابن عَدِيٍّ عبد الله الْجُرْجَانِيّ (٢٧٧ - ٣٦٥هـ) [٦]:

هو الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ، علاَّمةٌ بالحديث ورجالِه، قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «طالَ عُمُرُه وعَلاَ إسنادُه، وجَرَّح وعَدَّل، وصَحَّح وعَلَّل، وتقدَّم في هذه الصِّناعة...»[٧]. وله: «الكامِلُ في معرفة ضعفاء

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٨٥، ٧٨٦).
(٢) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/ ٢٩٧، ٢٩٨).
(٣) شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/ ٣٣٩).
(٤) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٨٢٩).
(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للخليلي: (١/ ٢٢).
(٦) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٨١٦).
(٧) سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٦/ ١٥٤).

المحدِّثين وعِلَل الحديث» ، تتجلَّى فيه صناعةُ العِلَل.

٢١) الإمامُ عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) [١]:

هو الحافظُ الْمُجَوِّدُ ، وأحدُ أئمَّة الحديث الأفذاذ في المعرفة بعِلَله ورجاله. قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ: «انتهى إليه عِلمُ الأثرِ والمعرفة بعِلَل الحديث ، وأسماءِ الرِّجال ، وأحوالِ الرُّوَاة...» [٢]. وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: «وإذا شِئْتَ أن تَبِيْنَ براعةُ هذا الإمامِ الفَرْدِ ، فطالِعْ العِلَلَ له ، فإنك تندهِش ويَطُول عَجَبُك» [٣].

وله مؤلَّفاتٌ قيّمةٌ في عِلَلِ الحديث ، منها: «العِلَلُ الواردة في الأحاديث النبوية» ، و«السُّنَنُ» المعروفة بـ«سُنَن الدَّارَقُطْنِي» ، و«الإلزاماتُ والتَّتَبُّعُ» ، و«الأحاديثُ التي خُولِف فيها مالكُ بن أنس» ، وقد عُنِيَ في جميع هذه الكتبِ ببيان عِلَل الحديث عنايةً بالغةً ، لا سِيّما الكتاب الأوّل.

٢٢) الحافظُ ابن رَجَبٍ عبد الرَّحمن الْحَنْبَلِيّ الدِّمَشْقِيّ (٧٣٦ ـ ٧٩٥هـ) [٤]

هو الإمامُ الحافظُ ، المحدِّثُ العلاَّمة ، بَلَغ درجةَ الإمامةِ في فنون الحديث كلِّها ، خاصّةً في عِلم صناعة الأسانيد وفنِّ العِلَلِ ، وعُرِفَ باطِّلاعٍ واسعٍ على معاني الحديث ورجاله وطبقاته[٥]. وقد شرح «العِلَلَ الصغيرَ» للإمام التِّرْمِذِيّ ، وضمَّنه كثيراً من الفوائد والقواعد في عِلم العِلَل ، وأتى فيه ببدائعَ وفوائدَ من كلام المتقدِّمين.

---

(١) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٣/ ٩٩١ ، ٩٩٥).

(٢) تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (١٢/ ٣٤).

(٣) تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٣/ ٩٩٤).

(٤) انظر ترجمته في «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لابن حجر: (٢/ ٣٢١ ، ٣٢٢).

(٥) انظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر: (١ / ١٦١).

٢٣) الحافظُ ابن حَجَرٍ أحمد بن عليّ العَسْقَلَانِيّ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) [١]:

هو الإمامُ المحدِّثُ ، الحافظُ الْمُتقِنُ ، خاتمةُ الْحُفَّاظ ، انفرد بين أعيان عصرِه في عِلم الرِّجال ومعرفةِ عِلَل الأحاديث وغير ذلك. وتتجلَّى إمامتُه الباهرةُ في العِلَل من خلال كتابه: «فتح الباري شرح صحيح البُخَارِيّ» ، وكذلك من إجاباته عن تَتَبُّعات الإمام الدَّارَ قُطْنِيِّ وانتقاداتِه على الصحيح.

وله عِدَّةُ كتبٍ في هذا الباب ، منها: «الزَّهْرُ المطلول في الحديث المعلول» ، و«شفاء الغُلَل في بيان العِلَل» ، و«بيان الفَصْل لِمَا رُجِّحَ فيه الإرسال على الوَصْل» ، و«مزيد النَّفْع بمعرفة ما رُجِّحَ فيه الوَقْف على الرَّفْع» ، و«تقريب المنهج بترتيب الْمُدرَج» ، و«تقويم السَّنَاد بمُدرَج الإسناد» ، و«المقترب في بيان المضطرب» ، و«نزهة القلوب في معرفة الْمُبدَل والمقلوب» وغيرها ، كما أنَّ كتابه «النُّكَت على كتاب ابن الصَّلاح» يحوي كثيراً من الفوائد الغزيرة في هذا العِلم.

وهؤلاء أجَلُّ مَن خدموا عِلَلَ الحديثِ عبر القرون ، وتكلَّموا فيها ، وصنّفوا كتباً جليلةً ثَرِيَّةً بالفوائد والفرائد في هذا الباب ، ولم يَبرُز بعدهم أحدٌ مثلَهم في هذا العِلم.

* * *

---

(١) انظر ترجمته في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي: (٢/ ٣٦ ، ٤٠).

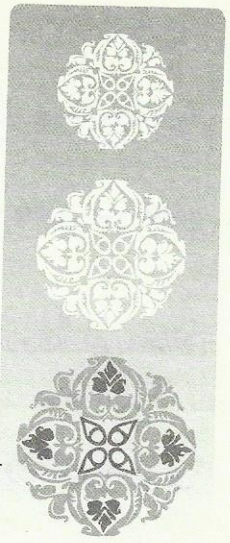

المبحث الثاني

أهمُّ كُتبِ العِلَلِ

بدأ التصنيفُ في عِلَل الحديثِ في بداية القرن الثالث الهجريّ على يد الإمام عليّ بن عبد الله الْمَدِيْنِيّ (ت٢٣٤هـ) ، وقد ذكر عدداً من كُتُبِه الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ في هذا الفَنِّ في شرحه لعِلَل التِّرْمِذِيّ ، ثم تَوالَى فيه التصنيفُ وكَثُرَ. وهذه أسماءُ بعض الكتب التي صُنِّفَتْ فيه عبر القُرون مع تعريفٍ وجيزٍ لأهَمِّها مرتَّبةٌ على الترتيب الآتي[1]:

● **أوّلاً: كُتُب السُّؤالاتِ في عِلَل الأحاديث:**

كان طُلَّابُ الحديثِ يُذاكِرون شُيوخَهم ويُسائِلونهم عمَّا خَفِيَ عليهم في عِلَل الحديث ورجالِه ، فيقيِّدون إجاباتِ الشُّيوخ ، وهكذا ظَهَر العديدُ من الكتب في هذا النوع ، وعُدَّتْ من أهَمِّ المصادر في هذا الفَنِّ ، ومنها:

١) «**العِلَل**»: للإمام سفيان بن عُيَيْنَة أبي مُحَمَّد الهِلاَلِيّ الكُوْفِيّ (ت١٩٨هـ): رواه عنه الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ.

٢) «**التاريخُ والعِلَلُ**»: للإمام يَحْيى بن مَعِيْن أبي زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ): رواه عنه أبو الفَضْل العَبَّاس بن مُحَمَّد الدُّوْرِيّ (ت٢٧١هـ).

---

(١) استفدتُ في ذلك من كتابَي: «لمحات موجزة في علم علل الحديث» للدكتور عتر ، ص: ٢١ ، ٣٢ ، و«معرفة مدار الإسناد» للحسني: (١/ ٢٣٣ ، ٢٤٧).

٣) «**تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارِميّ (ت٢٨٠هـ)**» عن **يَحْيَى بن مَعِيْن في تجريح الرُّوَاة وتعديلهم**.

٤) «**من كلام أبي زَكَرِيّا يَحْيَى بن مَعِيْن في الرِّجال**»: روايةُ أبي خالد الدَّقَّاق يزيد بن الْهَيْثَم بن طَهْمان البغداديّ (ت٢٤٨هـ).

٥) «**سُؤالات ابن الْجُنَيْد لأبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن**»: روايةُ إبراهيم بن عبد الله الْخُتَّلِيّ السُّرَّمَرَّائِيّ (ت٢٧٠هـ).

٦) «**تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطَّبَرَانِيِّ عن أبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن**».

٧) «**معرفة الرِّجال: للإمام أبي زكريا يَحْيَى بن مَعِيْن**»: روايةُ أحمد بن مُحَمَّد بن القاسم بن مُحْرِز البغدادي.

٨) «**عِلَلُ الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ**»: للإمام عليّ بن الْمَدِيْنِيّ، أبي الحسن البَصْرِيّ: وهو مِن أقدَم كُتب العِلَل وأهَمِّها، وقد اعتمد عليه جمعٌ من الْحُفَّاظ والمحدِّثين المتقدِّمين والمتأخِّرين في كلامهم عن العِلَل، ولم يُوجَد منه الآن سِوَى جزءٍ قليلٍ[1].

٩) «**العِلَلُ ومعرفة الرِّجال**»: للإمام أحمد بن حَنْبَل، أبي عبد الله البغدادي (ت٢٤١هـ): روى عنه ابنُه عبد الله (ت٢٩٠هـ).

١٠) «**الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرِّجال**»: روايةُ ابنه أبي الفَضْل صالِح بن حَنْبَل البَغداديّ (ت٢٦٥هـ)، وأبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الْمَيْمُوْنِيّ الرَّقِّيّ (ت٢٧٤هـ)، وأبي بَكْر أحمد بن الْحَجَّاج الْمَرُّوْذِيّ (ت٢٧٥هـ).

---

(١) طُبع هذا الجزءُ باسم «العِلَل» بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي (ت١٤٣٩هـ)، ثم باسم: «عِلَل الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ» بتحقيق الدكتور مازِن بن مُحَمَّد السِّرْسَاوِي.

١١) «**سُؤالات أبي داود السِّجِسْتَاني للإمام أحمد**»: للإمام أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق السِّجِسْتَانِيّ (ت٢٧٥هـ).

١٢) «**العِلَل**»: للإمام البُخَارِيّ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل الْجُعْفِيّ (ت٢٥٦هـ).

١٣) «**سُؤالات البَرْذَعِيّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**»: للحافظ البَرْذَعِيّ، أبي عثمان سعيد بن عَمْرو بن عمَّار الأَزْدِيّ (ت٢٩٢هـ)[1].

١٤) «**سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي لأبي داود السِّجِسْتاني**»: لأبي عُبَيْد مُحَمَّد بن علي الآجُرِّيّ (المتوفَّى في مطلع القرن الرابع الهجري).

١٥) «**سُؤالات أبي عبد الله بن بُكَيْر للدَّارَقُطْنِيِّ**»: لأبي عبد الله الْحُسَيْن بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر الصَّيْرَفِي البَغْداديّ (ت٣٨٨هـ).

١٦) «**سُؤالات البَرْقانِيّ للدَّارَقُطْنِيّ**»: للحافظ البَرْقَانِيِّ، أبي بَكْر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد الْخُوَارِزْمِيّ (ت٤٢٥هـ).

١٧) «**سُؤالات الحاكِم للدَّارَقُطْنِيِّ**»: للحاكِم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ).

● **ثانياً: كتب أصول إعلال الحديث:**

وهي الكتبُ التي اعتنت ببيان بعض أسباب قَبول الرِّوايات ورَدِّها، ومنها:

١) «**كتابُ التَّمييزِ**»: للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ، أبي الْحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٦١هـ):

بيَّن فيه المؤلِّفُ بعضَ الأوهام التي وَقَعتْ مِن بعض الرُّوَاة في رواياتهم

---

(١) وهي مطبوعةٌ بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ضِمْن كتابه: «أبو زُرْعَة الرَّازي وجهوده في السنة النبوية».

للأحاديث ، ثم ذكر الأحاديثَ الْمُعَلَّةَ. وطريقته في ذلك أنه يذكر عِلَّةَ الحديثِ بشيءٍ من الشرح والبَسْط والوُضوح لا نجده في غيره من كتب العِلَل. والكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه ، لكنَّ معظمه في عِداد المفقود ، لم يصلنا منه إلاَّ جزءٌ صغيرٌ[١].

٢) «**العِلَلُ الصَّغِيْرُ**»: للإمام التِّرْمِذِيّ، أبي عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ):

وهو مُلحَقٌ بآخِر «جامعه» ، ذكر فيه المؤلِّفُ قواعدَ وأصولاً عامَّةً في عِلم الحديث وعِلَله ، وبيَّن فيه مقاصدَه ومصادرَه ورجالَه ومصطلحاتِه التي استخدمها في كتابه «الجامع» ، كما أودع فيه العديدَ من المسائل التي جَعَلها مثابةً يرجع إليها قارئُ كتابِه «الجامع»[٢].

٣) «**شرح عِلَل التِّرْمِذِيِّ**»: للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ ، أبي الفَرَج ، زَيْن الدين ، عبد الرحمن بن أحمد الدِّمَشْقِيّ (ت٧٩٥هـ):

شَرَح فيه المؤلِّفُ كتابَ «العِلَل الصغير» ـ المذكور آنفاً ـ شرحاً مُوَسَّعاً قَيِّماً أتبعه بفوائد مُهِمَّةٍ ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ تكون للكتاب تَتِمّةً ، أراد بها تقريبَ عِلم العِلَل على مَن ينظر فيه.

● **ثالثاً: الكتبُ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ الْمُعَلَّةُ:**

وهي على سِتّة أنواعٍ كالآتي:

النوع الأوّل: كتب الأحاديث الْمُعَلَّة على الأبواب:

١) «**العِلَل**»: للحافظ أبي بَكْر الأَثْرَم ، أحمد بن مُحَمَّد بن هانئ الإسْكَافِيّ (ت٢٧٣هـ).

---

(١) طُبع بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي.

(٢) طُبع هذا الكتابُ لأوّل مَرّةٍ مستقلّاً عن الأصل بتعليق وتقديم الشيخ سلمان الحسيني النَّدْوِي ، وبمزيدٍ من اعتناء المؤلِّف ، في دار ابن كثير بدمشق.

٢) «**العِلَل الكبير**»: للإمام التِّرْمِذِيّ، أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ):

ذَكَر فيه المؤلِّفُ أحاديثَ وقعت فيها عِلَلٌ، وغالبُ إجاباتها من شيخه الإمام البُخَارِيِّ، كما تُوجَد فيه أجوبةٌ عن العِلَل لعددٍ من شيوخه. ومادَّةُ الكتابِ كانت غيرَ مُرَتَّبةٍ، فرتَّبها على كتب الجامع: القاضي أبو طالب محمود بن عليّ (ت٥٨٥هـ).

٣) «**العِلَلُ**»: للحافظ إبراهيم بن أبي طالب الْمُزَكِّي، أبي إسحاق النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٩٥هـ).

٤) «**العِلَلُ**»: للإمام السَّاجي، أبي زكريا يَحْيَى بن عبد الرَّحمن البَصْرِي (ت٣٠٧هـ).

٥) «**العِلَلُ**»: للإمام أبي بَكْر الْخَلَّال، أحمد بن مُحَمَّد البغدادي (ت٣١١هـ):

جَمَع فيه الشيءَ الكثيرَ من كلام الإمام أحمد بن حَنْبَل في عِلَل الأحاديث، لكن ضاعَ الكتابُ بأكمله، وقد انتخب منه الإمامُ ابن قُدَامَة الْمَقْدِسِيّ (ت٦٢٠هـ) في كتابٍ سَمَّاه: «المنتخَب من العِلَل»، وقد طُبع منه الجزءُ العاشِرُ فقط.

٦) «**عِلَل الحديث**»: للإمام ابن أبي حاتم الرَّازي، أبي مُحَمَّد عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد الْحَنْظَلِيّ (ت٣٢٧هـ):

وهو مِن أفضل وأنفس كتب العِلَل من ناحية غَزَارة المادَّة التي في العِلَل وفي الرِّجال، يحتوي على كثيرٍ من أسئلة المصنِّف لوالده الإمام أبي حاتم الرَّازي ورفيقِه الإمام أبي زُرْعَة الرَّازي، أو سَماعاته منهما، وكلُّها تَدُور على الأحاديث الْمُعَلَّة والأسانيد التي يعتريها الْخَلَلُ والخطأُ. رَتَّب المؤلِّفُ مادَّةَ هذا الكتابِ على أبواب الفقه.

٧) «العِلَل»: للحافظ أبي علي الْحُسَيْن بن عليّ بن يزيد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٤٩هـ).

٨) «العِلَل»: للحاكم الكبير، أبي أحمد الكَرَابِيْسِيّ، مُحَمَّد بن مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٧٨هـ).

٩) «الْمُعْتَلُّ من الحديث»: للحافظ عبد الْحَقّ بن عبد الرحمن الإشْبِيْلِيّ، أبي مُحَمَّد، المعروف بابن الْخَرَّاط (ت٥٨١هـ).

١٠) العِلَلُ الْمُتَناهِيَةُ في الأحاديث الواهية: للحافظ ابن الْجَوْزي، أبي الفَرَج عبد الرَّحمن بن علي البغدادي (ت٥٩٧هـ):

جَمَع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الشديدةَ الضَّعْف، وبيَّن عِلَلَها وطُرُقَها، ورتَّب الأحاديثَ على الأبواب الفقهية.

النوع الثاني: كتب الأحاديث الْمُعَلَّة على الْمَسَانِيْد:

١) «العِلَلُ الوارِدَةُ في الأحاديث النبوية»: للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ):

يُعتبَر هذا الكتابُ أجمَعَ كتابٍ في العِلَل، حَوَى أحاديثَ كثيرةً جِدّاً، وجَمَع طُرُقاً للحديث، وبيانَ العِلَل، لكنه ليس مِن جَمْع الدَّارَقُطْنِيّ، بل مِن جَمْع تلميذِه الحافظ أبي بَكْر أحمد بن مُحَمَّد البَرْقانِيّ البغدادي (ت٤٢٥هـ)، الذي كان يسأل الدَّارَقُطْنِيَّ عن عِلَل الأحاديث، فيُجيبه عنها بما يقيِّده عنه بالكتابة. رَتَّب البَرْقَانِيُّ هذا الكتابَ على مسانيد الصَّحابة رضي الله عنهم.

٢) «الزَّهْرُ الْمَطْلُوْلُ في الْخَبَر الْمَعْلُوْل»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني، أبي الفَضْل شِهَاب الدين أحمد بن عليّ (ت٨٥٢هـ):

لَخَّص فيه كتابَ: «العِلَل» للدَّارَقُطْنِيّ، خاصّةً مباحثه المتعلّقة بالمقلوب والْمُدرَج والموقوف.

النوع الثالث: كتب الْمَسانِيْد الْمُعَلَّة:

جمع فيها المصنِّفون الأحاديثَ على ترتيب أسماء الصَّحابة رضي الله عنهم ، وأعلّوا بعضَ أحاديثها. ومِن أشهر هذه الكتب:

١) «**مُسنَدُ يعقوب بن شَيْبَة**»: للحافظ يعقوب بن شَيْبَة السَّدُوْسِيّ أبي يوسف البَصْرِيّ (ت٢٦٢هـ):

وهو من أهَمِّ الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا الباب ، وحافلٌ بالفوائد الحديثية ، لكن لم تَبْقَ منه إلاَّ قطعةٌ صغيرةٌ وهي الجزء العاشر من مُسْنَد عُمَر بن الخطَّاب رضي الله عنه ، وهو مطبوعٌ.

٢) «**الْمُسنَد الكبير الْمُعَلَّل**» (**الْمُسَمَّى بالبَحْر الزَّخَّار**): للحافظ أبي بَكْر البَزَّار ، أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالِق البَصْرِيّ (ت٢٩٢هـ):

وهو مِن أعظم الكُتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الفَنّ ، ساقَ فيه المؤلِّفُ جميعَ الأحاديث مُسنَدةً ، ثم ذكر العِلَّةَ التي تُوجَد فيها.

٣) «**الْمُسْنَد**»: للإمام الْمَاسَرْجِسِيّ ، أبي عليّ الْحُسَيْن بن مُحَمَّد النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٣٦٥هـ).

النوع الرابع: كتبُ عِلَل أحاديث راوٍ ما:

ومِن أهَمِّ كتب هذا النوعِ:

١) «**عِلَلُ حديث سفيان بن عُيَيْنَة (ت١٩٨هـ)**»: للإمام عليِّ بن الْمَدِيْنِيّ (ت٢٣٤هـ).

٢) «**عِلَلُ أحاديث إسماعيل القاضي**»: لابن الْمَدِيْنِيّ أيضاً.

٣) «**عِلَلُ حديثِ الزُّهْرِيِّ**»: للإمام مُحَمَّد بن يَحْيَى الذُّهْلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٢٥٨هـ).

٤) «**عِلَلُ حديثِ الزُّهْرِيِّ**»: للإمام ابن حِبَّان البُسْتِي ، أبي حاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيْمِيّ الدَّارِمِيّ (ت٣٥٤هـ).

٥) «عِلَلُ حديثِ مالك بن أنسٍ»: لابن حِبَّان أيضاً.

٦) «عِلَلُ ما استند إليه أبو حنيفة»: لابن حِبَّان أيضاً.

النوع الخامس: كتبٌ في عِلَل أحاديث مصنَّفات حديثية مخصوصةٍ:

اعتنى بعضُ الْحُفَّاظِ بتَتَبُّع العِلَلِ في كتبٍ التزم أصحابُها الصِّحَّةَ، ومِن تلك الكتب:

١) «الإلزاماتُ والتَّتَبُّعُ»: للإمام الدَّارَقُطْنِيّ، أبي الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ): أعلَّ فيه بعضَ الأحاديث في الصَّحِيْحَيْن أو أحدِهما. وقد تعقَّب على إعلالاته لها بعضُ العلماء.

٢) «الاستدراكُ على الصَّحِيْحَيْن بالتعليل»: للحافظ أبي مسعود الدِّمَشْقِيّ، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عُبَيْد (ت٤٠١هـ).

٣) «عِلَلُ الأحاديثَ في كتاب الصَّحِيح لِمُسْلِم بن الْحَجَّاج»: للحافظ ابن عَمَّار الشَّهِيد، أبي الفَضْل، مُحَمَّد بن أبي الْحُسَيْن الْجَارُوْدِيّ الْهَرَوِيّ (ت٣١٧هـ).

٤) «جواب أبي مسعود الدِّمَشْقِيِّ للدَّارَقُطْنِيّ عمَّا بيَّن فيه غلطَ مُسْلِمٍ» للحافظ إبراهيم بن مُحَمَّد بن عُبَيْد الدِّمَشْقِيّ (ت٤٠١هـ).

٥) «التنبيهُ على الأوهام الواقعة في الصَّحِيْحَيْن مِن قِبَل الرُّوَاة» (أو قسم العِلَل من كتاب «تقييد الْمُهمَل وتمييز الْمُشكِل»): للحافظ أبي عليّ الْجَيَّانِي، مُحَمَّد بن أحمد الغَسَّاني الأنْدَلُسِيّ (ت٤٩٨هـ).

٦) «نَقْعُ الإقلال والفوائد والعِلَل في الكلام على أحاديث السُّنَن لأبي داود»: للحافظ ابن القَطَّان الفاسِي، أبي الْحُسَيْن، علي بن مُحَمَّد المغربي (ت٦٢٨هـ).

٧) «**بيانُ الوَهَمِ والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام**[١]»: لابن القَطَّان أيضاً: أعلَّ فيه بعضَ أحاديث كتابِ «الأحكام الشَّرعية الوُسْطَى» للإمام عبد الْحَقّ الإشْبِيْلِيِّ (ت٥٨١هـ).

٨) «**الْمُداوِي لِعِلَل الجامع الصغير وشرحَي الْمُنَاوِيِّ**»: للشيخ أبي الفَيْض، أحمد بن مُحَمَّد بن الصِّدِّيق الغُمَارِيّ المغربي (ت١٣٨٠هـ): أَعَلَّ فيه أحاديثَ «الجامع الصغير» للحافظ السُّيُوطي (ت٩١١هـ)، وناقَشَ شارحَه الشيخَ عبد الرؤوف الْمُنَاوِي (ت١٠٣١هـ) في أحكامه على الأحاديث.

النوع السادس: كتبٌ مُفرَدةٌ لبيان عِلَّةِ حديثٍ مُعَيَّنٍ:

ومن الكتب التي أُلِّفَتْ على هذه الطريقة:

١) «**عِلَّةُ الحديثِ الْمُسَلْسَل في يوم العِيْد**»: للحافظ أبي مُحَمَّد، عبد الله بن يوسف الْجُرْجَانِي (ت٤٨٩هـ).

٢) «**رَفْعُ التخليط عن حديث الأَطِيْط**»: للحافظ ابن عَسَاكِر الدِّمَشْقِيّ، أبي القاسم، عليّ بن الحسن (ت٥٧١هـ): وهو يُعرَف أيضاً باسم: «تبيان الوَهَم والتخليطِ في حديث الأَطِيْط».

● **رابعاً: كتبُ الرِّواية التي تتعرَّض في ثناياها لبيان عِلَل الأحاديث:**

ومن أهَمِّ تلك الكتب:

١) «**الجامع الْمُسْنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه**» (**المعروف بصحيح البُخَارِيّ**): للإمام البُخَارِيّ، أبي عبد الله، مُحَمَّد بن إسماعيل الْجُعْفِيّ (ت٢٥٦هـ): يكرِّر فيه المصنِّفُ الحديثَ أكثر من مَرَّةٍ، ويرويه في كلِّ موضعٍ من طريق غير الذي رواه قبل، ويُشير

---

(١) أي: «الأحكام الكبرى» للقاضي عبد الْحَقّ الإشْبِيْلِيّ.

بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ وَقَعَتْ في بعض الطُّرُقِ ، ليُعلَم مِن ذلك بأنَّها لا تَقدَح في صِحَّة أصل الحديث.

٢) «**الْمُسنَد الصحيح الْمُخْتَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ**» (**المعروف بصحيح مُسْلِم**): للإمام مُسْلِم النَّيْسَابُوْرِيّ ، أبي الحسين ، مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ (ت٢٦١هـ): يصرِّح فيه المصنِّفُ أحياناً إلى بعض العِلَل الغير قادحة في الأحاديث.

٣) «**السُّنَن**»: للإمام أبي داود ، سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ): يُخرج فيها المصنِّفُ أحياناً الحديثَ من طُرُقٍ متعدِّدةٍ ، ثم يقدِّم الأَصَحَّ منها ، ثم يبيِّن إذا كانت فيه عِلَّةٌ إمَّا إشارةً وإمَّا تصريحاً.

٤) «**الجامع المُختصَر**» من **السُّنَن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العَمَلُ** (**المعروف بسُنَن التِّرمذي**): للإمام التِّرْمِذِيّ ، أبي عيسى ، مُحَمَّد بن عيسى السُّلَمِي (ت٢٧٩هـ): تكلَّم فيه المصنِّفُ بكثرةٍ في إعلال الأحاديث.

٥) «**السُّنَن الصُّغْرَى**» (**الْمُجْتَبَى**): للإمام النَّسَائِيِّ ، أحمد بن شُعَيْب بن عليّ (ت٣٠٣هـ): وطريقةُ المصنِّفِ في إعلال الحديث في هذا الكتاب نفسُ طريقة الإمام أبي داود في سُنَنه.

٦) «**السُّنَن**» (**المعروفة بـ: «سُنَن الدَّارقُطْني»**): للإمام أبي الْحَسَن، علي بن عُمَر الدَّارقُطْني البغداديّ (ت٣٨٥هـ): تعقَّب فيها المصنِّفُ الأحاديثَ التي قد عَمِلَ بها بعضُ الفقهاء ، أوخَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين.

● **خامساً: الكتبُ التي تتعرَّض لبيان العِلَل ضِمْنَ بُحوثها:**

ومن أهَمِّ أنواع تلك الكتب:

(أ) **كتب الرِّجال**:

وهي تَذكُر لكلِّ مُتَرْجَمٍ عِلَّةً أو أكثر ما وُجِدَ له، ومِن أشهَر تلك الكتب:

١) «**التاريخ والعِلَل**»: للإمام يَحْيَى بن مَعِيْن البغداديّ.

٢) «**العِلَل ومعرفة الرِّجال**»: للإمام أحمد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني.

٣) «**التاريخ الكبير**»: للإمام البُخَارِيّ.

٤) «**التاريخ الأَوْسَط**»: للإمام البُخَارِيِّ أيضاً.

٥) «**التاريخ وعِلَل الرِّجال**»: للإمام أبي زُرْعَة الدِّمَشْقِي، عبد الرحمن ابن عَمْرو النَّصْرِيّ (ت٢٨١هـ).

٦) «**الضعفاء الكبير**»: للإمام العُقَيْلِيّ، أبي جَعْفَر، مُحَمَّد بن عَمْرو الْحِجَازِيّ (ت٣٢٢هـ).

٧) «**كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**»: للإمام ابن حِبَّان البُسْتِي، أبي حاتم، مُحَمَّد بن حِبَّان التَّمِيْمي الدَّارِمِيِّ (ت٣٥٤هـ).

٨) «**الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعِلَل الحديث**»: للإمام ابن عَدِيّ، أبي أحمد، عبد الله الْجُرْجانِيِّ (ت٣٦٥هـ).

٩) «**تاريخ بغداد**» (أو: «**تاريخ مدينة السَّلام**»): للحافظ الخطيب البغداديّ، أبي بَكْر، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ).

(ب) كتب التَّخريج:

تُعَدُّ هذه الكتبُ من المراجع المهمَّة في معرفة عِلَل الأحاديث، ومن أهَمِّها:

١) «**نَصْبُ الرَّاية لأحاديث الْهِدَاية**»[1]: للحافظ الزَّيْلَعِيّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢هـ).

---

(١) خرَّج فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ التي استشهد بها العلاَّمة عليُّ بن أبي بَكْر الْمَرْغِيْنَانِيّ (ت٥٩٣هـ) في كتابه: «الهداية» في الفقه الحنفي.

٢) «**البَدْر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»[١]: للحافظ ابن الْمُلَقِّن ، أبي حَفْص ، عُمَر بن عليّ الأنصاريّ (ت٨٠٤هـ).

٣) «**الْمُغْنِي عن حَمْل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**»[٢]: للحافظ العِراقِيّ ، زَيْن الدين عبد الرحيم (ت٨٠٦هـ).

٤) «**الدِّرَاية في تخريج أحاديث الهداية**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ ، أبي الفضْل ، شِهاب الدين أحمد بن عليّ (ت٨٥٢هـ): اختصره المؤلِّفُ من كتاب «نصبَ الرَّاية» للزَّيْلَعِيِّ ، وأضاف إليه فوائدَ كثيرةً تَختصّ بعِلَل الحديث.

٥) «**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير**»: لابن حَجَرٍ أيضاً: لَخّص فيه «البَدْرَ المنير» لابن الملقِّن ، وتكلَّم على أحاديثه بالإعلال.

(ج) شُروح كتب الحديث:

وهي الكتب التي تتعَّرض لبيان عِلَل الأحاديث أثناء شرحها لها ، ومن أهَمِّ تلك الكتب:

١) «**التمهيد لِمَا في الْمُوَطَّأ من المعاني والأسانيد**»: للحافظ ابن عبد البَرّ القُرْطُبِيّ ، أبي عُمَر ، يوسف بن عبد البَرِّ النَّمَرِيّ (ت٤٦٣هـ).

---

(١) أَلَّف الإمامُ أبو حامِد مُحَمَّد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ (ت٥٠٥هـ) كتاباً سَمَّاه «الوجيزَ في الفِقْه الشَّافعي» ، ثم شرَحه الإمامُ أبو القاسم عبد الكريم الرَّافِعِيّ القَزْوَيْنِي (ت٦٢٣هـ) في كتابه «فَتْح العزيز في شرح الوَجِيز» الذي يُسَمَّى أيضاً «الشرحَ الكبيرَ» ، ثم خرَّج الحافظُ ابن الملقِّن أحاديثَ هذا الشرحِ في كتابه «البَدْر المنير» هذا.

(٢) خَرَّج فيه المؤلِّفُ أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي.

٢) «**الْمِنْهاج في شرح صحيح مُسْلِم بن الْحَجَّاج**»: للإمام النَّوَوِيّ ، أبي زكريَّا ، مُحيي الدين ، يَحْيَى بن شرف (ت٦٧٦هـ).

٣) «**تهذيب السُّنَن**»: للحافظ ابن قَيِّم الْجَوْزِيَّة ، أبي عبد الله ، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بَكْر الدِّمَشْقِيّ (ت٧٥١هـ): هذَّب فيه «مُختصَرَ سُنَن أبي داود» للحافظ عبد العظيم بن عبد القَوِيّ الْمُنْذِرِيّ (ت٦٥٦هـ) ، وبَحَث فيه عِلَلَ بعض الأحاديث.

٤) «**النَّفْحُ الشَّذِيّ شرح جامع التِّرْمِذِيّ**»: للإمام ابن سَيِّد الناس ، فتح الدين ، ابن سَيِّد النَّاس اليَعْمُرِيّ (ت٧٣٤هـ): لم يُكمِله ، ثم كَمَّله الحافظُ عبد الرحيم العِراقِيّ ، فبلَغَ نحوَ النصف من الجامع.

٥) «**فَتْحُ الباري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ (ت٧٩٥هـ): اعتنى فيه ببيان عِلَل الأحاديث اعتناءاً كبيراً ، لكن لم يصلنا منه إلاَّ بعضُ أجزائه ، وهي مطبوعةٌ.

٦) «**فَتْحُ الباري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ (ت٨٥٢هـ).

٧) «**عُمْدَةُ القاري شرح صحيح البُخَارِيّ**»: للإمام بَدْر الدِّين العَيْنِي ، محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ).

٨) «**فَيْضُ القدير شرح الجامع الصغير**»: للعلاَّمة مُحَمَّد عبد الرؤوف بن تاج بن عليّ الْمُنَاوِيِّ (ت١٠٣١هـ): شرح فيه «الجامعَ الصغيرَ» للحافظ السُّيُوطي ، وأعلَّ عدداً كبيراً من أحاديثه.

٩) «**نَيْلُ الأَوْطَار شرح مُنْتَقَى الأخبار**»: للإمام الشَّوْكَانِيِّ ، مُحَمَّد بن عليّ اليَمَانِيِّ (ت١٢٥٠هـ): شرح فيه كتابَ «المنتقى» لأبي البَركات ابن تَيْمِيَة (ت٦٥٢هـ) ، وأعلَّ عدداً من أحاديثه.

١٠) «**شرح جامع التِّرْمِذِيّ**»: للشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر (ت١٣٧٧هـ):

وقد قام بتحقيق «الجامع» فشرحَه في مجلَّدين نحو (٦١٦) حديثاً فقط ، فيه كلامٌ مفيدٌ له في عِلَل الأحاديث.

١١) «**إعلام الأنام شرح بُلُوغ الْمَرَام**»: للشيخ الدكتور نور الدين عِتْر الْحَلْبِيّ.

(د) كتب مُصطلَح الحديث:

وقد جعلت بعضُ هذه الكتبِ «الحديثَ الْمُعَلَّ» نوعاً من أنواع علوم الحديث ، وتعرَّضت فيها لبيان بعض عِلَل الحديث ، ولكنَّ الكلامَ فيها جاء في غايةٍ من الاختصار ، وهذا يُناسِب موضوع كتب الْمُصطلَح؛ لأنَّ الهدف منه التعريف بعلوم الحديث عامّة.

ومِن أهَمّ تلك الكتب:

١) «**معرفةُ علوم الحديث**»: للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): وهو أوَّلُ مَن تكلَّم فيه بالعِلَل كنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم الحديث.

٢) «**علومُ الحديث**» (أو «**مقدِّمة ابن الصَّلاح**»): للحافظ ابن الصَّلاح ، أبي عَمْرو ، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْري (ت٦٤٣هـ).

٣) «**النُّكَتُ على كتاب ابن الصَّلاح**»: للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقلاني: بلغَت نُكَتُه على هذا الكتابِ مئة وتسعاً وعشرين نكتةً ، لكن لم يتيسَّر له إتمامُها ، وفيها كلامٌ جيّدٌ له عن عِلم العِلَل وعِلَلِ بعض الأحاديث.

٤) «**فَتْحُ الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث**»: للحافظ السَّخَاوِي ، مُحَمَّد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ).

٥) «**تدريبُ الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوِيّ**»: للحافظ السُّيُوْطِيّ ، جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بَكْر (ت٩١١هـ).

* * *

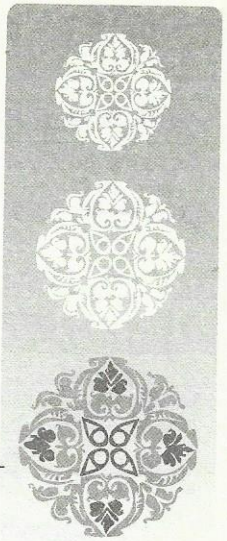

المبحث الختامي

المنهجُ العِلميُّ في دراسة «عِلْم عِلَل الحديث»

كما سبق أن قلتُ في تعريف هذا العِلْمِ في مستهلّ الكتاب: أنه مِن أَغْمَض أنواعِ علوم الحديثِ وأَدَقِّها، حتى قال الإمامُ عبد الرحمن بن مَهْدِيّ: إنَّ «معرفة عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ[1]، فلو قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك»[2]، وقال أيضاً: «إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ[3]»[4].

وقد يُفهَم مِن هذين القولَين بأنَّ هذا العِلْمَ حَقّاً ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانة، وأنَّ تَعَلُّمَه عسيرٌ جدّاً على مَن أراده.

فهذا فهمٌ خاطئٌ ومُغالَطةٌ شائعةٌ.

وفي الواقع أنَّ هذا العِلْم ليس بكِهَانةٍ ولا إلهامٍ، وإنَّما هو علمٌ يَرزُقه اللهُ ـ تبارك وتعالى ـ مَن اعتنى بمُذاكَرة الحديثِ وحِفْظِه، ومُلازَمةِ أهله،

---

(١) هو اسمٌ لِمَا يَهجُس في القَلْب مِن الْخَواطِر بخلق الله في قلب العاقِل، فينتبه بذلك، ويَتفطَّن، فيَفهَم المعنى بأسرع ما يُمكِن. (انظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي، ص: ١٧٣).

(٢) معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢، ١١٣.

(٣) هو الإخبارُ بالغَيْب، ويُطلَق «الكاهِنُ» على كلِّ مَن يَتعاطَى عِلْماً دقيقاً. (انظر: «لسان العرب» لابن منظور: ١٣/١٢٨).

(٤) علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/٣٨٩).

والاطِّلاعِ الواسعِ على طُرُقه وأسانيده ، والْمُداوَمةِ على قراءة كُتُب أهلِ هذا الفنِّ.

فمَن يَرغَب في دراسة هذا العِلْمِ والتمكُّنِ منه فعليه:

١) أن يُلِمَّ أوّلاً بـ«**عِلْم مُصْطَلَح الحديث**» إلماماً كاملاً ، حِفْظاً وفَهْماً وتَدَبُّراً؛ حيث تكون له دِرايةٌ جيّدةٌ بقواعد القَبُولِ والرَّدِّ ، متى يُقبَل الحديثُ؟ ومتى يُرَدُّ؟ وهذه تَكمُن في دراسة «عِلْم مُصْطَلَحِ الحديث».

وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ الكثيرُ من الكتب القيّمة ، ومِن أحسنها وأنفعها للمتقدِّمين: «**شرح نُخْبَة الفكر**» للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني: قد لا تَخْلُو بعض عباراته من الإغلاق والغُموض ، فليَستَمِدَّ الطالبُ في حلِّها مِن أحد شروحه المعتَبرة[1]. و«**علوم الحديث**» للحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيِّ: وهو مِن أقدم وأجَلّ الكتب في هذا العلم ، وقد أُلِّفَتْ في شروحه واختصارِه ونظمِه كتبٌ كثيرةٌ. ويُعَدّ هذان الكتابان من أُمَّهات كتب أصول هذا العِلم ، فليبدأ الطالبُ بقراءة الكتاب الأوّل ، ثُمّ الثاني على شيخٍ مُتمكِّنٍ من علوم الحديث ، أو أستاذٍ جامعيٍّ متخصِّصٍ فيها.

ثُمّ يُقبِل على قراءة ما أَلَّفه المتأخِّرون من الكتب المفيدة في هذا العِلم ، ولا سِيَّما: «**تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي**» للحافظ السُّيوطي ، و«**فتح الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث**» للحافظ السَّخاوي ، وهما بمثابة موسوعةٍ في هذا العِلم ، خاصَّةً الكتاب الأخير ، الذي يشرح شرحاً وافياً لكل مسألةٍ من مسائله وغموضٍ من غوامضه.

ثُمَّ ينبغي للطالب أن يُطالِع بعضَ ما أَلَّفه العلماء المعاصرون من الكتب

---

(١) مثل: شرح الشيخ على القارئ الْهَرَوي (ت١٠١٤هـ) أو شرح الشيخ عبد الرَّؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١هـ) ، أو شرح أحد العلماء المعاصرين مثل: شرح الشيخ حاتم بن عارف العَوْني والشيخ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

النافعة في هذا العِلم، وهي إنْ لا تَشتمِل كثيراً على جديدٍ وإبداعٍ فيه، لكنها تمتاز بحُسْن الترتيب والتسهيل، وجَوْدَةِ الأسلوب لمواد كتب المتقدِّمين، مثل: «**الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**» للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت١٤٠٣هـ)، و«**منهج النَّقْد في علوم الحديث**» للدكتور نور الدين عِتْر، و«**تحرير علوم الحديث**» للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع، و«**علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**» للدكتور محمد أبي اللَّيث الْخَيْرآبادي.

فإنَّ قراءةَ كلِّ ما ذُكِرَ من تلكم الكتب بالتَّأنِّي والاستيعاب؛ تُمَكِّن الطالبَ منِ هذا العلم، وتَفتَح له الآفاقَ في مجاله بإذن الله تعالى[1].

٢) وأن يتمكَّن مِن «**عِلْم الْجَرْح والتعديلِ**» تَمَكُّناً تامّاً؛ لأنه مِن خلاله يَقدِر على معرفة ألفاظ التوثيق والتضعيف في الرَّاوي، وهي دقيقةُ الصِّياغة، ومحدَّدةُ الدِّلالة، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نقد إسناد الحديث. فعن طريق هذا العِلم تَحصُل للطَّالب المعرفةُ بمنزلة الرَّاوِي الدقيقةِ جَرْحاً وتعديلاً، وكذلك بمعرفة زمنِ مَولِده ووفاتِه، والشُّيوخِ الَّذين سَمِعَ عنهم، ومَن لم يَسمَع مِنهم؛ لأنَّ له علاقةً وطيدةً بالاتِّصال والانقطاع.

وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ العديدُ من الكتب، أذكر منها البعضَ التي تتميَّز برصانة المنهج وسهولةِ الأسلوب وحُسْنِ العِبارة.

فمِن الكتب المختصرَة فيه: «**خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**» للشيخ حاتم بن عارف العَوْني، و«**الميسَّر في علم الجرح والتعديل**» للمؤلِّف، يتضمَّن هذان الكتابان أهمَّ المباحث والمسائل والقواعد الأساسية في هذا العِلم، والتي يحتاج إلى معرفتها كلُّ مبتدئٍ في بداية عهده به.

أمَّا الكتب الموسَّعة فيه فمنها: «**أصول الجرح والتعديل**» للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ مفيدٌ جِدّاً، راعى فيه المؤلِّفُ الاختصارَ، وعُني

---

(١) انظر: «المنهج المفيد لطلب علم الحديث» للمؤلف، ص ١٠٤، ١١٣.

بتحقيق البحث في كثيرٍ من المسائل الشَّائكة المتعلّقة بهذا العِلم.
و«**ضوابطُ الجرح والتعديل**» للشيخ عبد العزيز محمد اللَّطِيف (ت١٤٢١هـ): وهو كتابٌ عظيمُ النفع كثيرُ الفوائد، يتضمَّن الكثيرَ من الأمثلة التطبيقية.
و«**المدخل إلى علم الجرح والتعديل**» للشيخ حازم بن محمد الشَّرْبِيني: وهو يشتمل على موضوعات دقيقة ومباحث مفيدة في هذا العلم، والتي تَمُسّ إليها حاجةُ الطُّلَّابِ في بدايات عهدهم بدراسته. و«**الْمَدخَل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**» للمؤلِّف: وهو يتميَّز عن الكتب السابقة ببعض التوسُّع في تعريف أهمِّ مباحث ومسائل هذا العلم مع التركيز على شرح وتفسير العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وترجمةِ أئمتِهما، وتعريفِ الكتب المتعلِّقة بهما.

كذلك لا ينبغي أن تَفُوت الطالبَ مطالعةُ كتاب «**الرَّفْع والتكميل في الجرح والتعديل**» للشيخ عبد الحيِّ اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ)، فهو لم يَستوعِب جميعَ مسائل هذا العلم، لكنه مع ذلك حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية، وخاصةً في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)[1].

٣) وأن يركِّز على قراءة مبحث «الحديث الْمُعَلّ» في كتب علوم الحديث المعتبَرة مِثل: «علوم الحديث» للحافظ ابن الصَّلاح، و«فتح المغيث» للحافظ السَّخَاوِيّ، و«تدريب الرَّاوي» للحافظ السُّيُوْطِيّ من المتقدِّمين، و«منهج النَّقْد في علوم الحديث» للشيخ نور الدين عِتْر، و«تحرير علوم الحديث» للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع[2] من المعاصرين.

---

(١) انظر: «المنهج المفيد لطلب علم الحديث» للمؤلِّف، ص: ١١٤، ١١٧.
(٢) يقرأ منه الطالبُ الصفحات من (٦٣٩) إلى (٧٨٤) التي تحت عنوان: «المراد بالنقد الخفي وبيان منْزلته وتعيين محلّه»، فيها فوائد علمية تختصّ بهذا العلم.

٤) وأن يتوسَّع في قراءة الكتب المُعاصَرة في «عِلم عِلَل الحديث»، ولا سِيَّما الآتي ذِكْرُها:

- **«العِلَل في الحديث: دراسةٌ منهجيةٌ في ضوء شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ لابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ»**: للدكتور هَمَّام بن عبد الرحيم سعيد: وهو في الحقيقة مقدّمةٌ كتبها المؤلِّفُ لتحقيقه لكتاب «شرح عِلَلِ التِّرمذي» لابن رَجَبٍ، وأودع فيها مباحثَ مفيدةً في تعريف هذا العِلم مِن أجلى جوانبه.

- و**«لَمَحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث»**: للدكتور نور الدين عِتْر: وضَّح فيه المؤلِّفُ أهَمَّ معالِم هذا العِلْم بالأمثلة والشَّواهد التي تُثري البحثَ، وتُنير للطالب طريقَ أهلِ العِلم بالحديث، والنَّقْد الدقيق.

- و**«عِلَل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي»**: للدكتور مَعْبَد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نَصْر الدَّسُّوْقِيّ اللَّبان: تحدَّث فيه المؤلِّفان عن خطوات الكشف عن العِلَّة وعن أقسامها وأهمِّ أجناسها، وعرضا نماذجَ تطبيقيةً للعِلَّة.

- و**«العِلَّةُ وأجناسها عند المحدِّثين»**: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحُوْ: وسَّع فيه المؤلِّفُ تعريفَ أجناسِ العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية، والتي لا يجدها الطالبُ في كتابٍ آخَر في هذا العِلْم.

- و**«معرفةُ مَدَارِ الإسناد وبيانُ مكانتِه في عِلْم عِلَل الحديث»**: للشيخ مُحَمَّد مُجِيْر الخطيب الحسني: وهو مِن الكتب التي لا ينبغي أن تفوت الطالبَ قراءتُه في هذا العِلْم؛ لكَوْنِه يحتوي على المسائل والقضايا المهمّة المرتبطة بمدار الإسناد وغيره من المباحث القيمة التي تختصّ بهذا العِلم.

- و**«علم عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمته وكُتُبه»**: يتناول هذا الكتابُ أهمَّ مباحث ومسائل هذا العلم، ويبيِّن قواعدَ كشف العِلَل في الأحاديث، ويُترجِم لأكابر أئمة هذا العلم. ويعرِّف بجميع أنواع كتب العِلَل.

ثم يركِّز الطالبُ تركيزاً خاصَّاً على قراءة كتابَيْ: «**التمييز**» للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج، و«**شرح عِلَل التِّرْمِذِيِّ**» للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ، وهما مِن أنفع الكتب في هذا العِلْم من المتقدِّمين، يُعِيْنان الطالِبَ على فَهْم العِلَل ومعرفةِ طريقة الأئمَّةِ النُّقَّادِ في إعلال الأحاديث، ويعرِّفان له بعضَ القواعد المهمَّة في كشف العِلَل في سند الحديث ومتنه.

٥) وأن يُدمِنَ النَّظَرَ في كتب العِلَل - المتقدّم ذِكْرُها - مع جَوْدة الفَهْمِ، ودِقَّةٍ في النَّظر، وحِفْظِ الرِّجال الذين تَدُوْرُ عليهم الأسانيدُ، ومراتب الرُّوَاة وطبقاتِهم، وطُرُقِ وقرائن الترجيحِ وجَمْعِ طُرُقِ الحديث.

٦) وأن يُكثِر من قِراءة كتب العِلَل النَّظرية والتطبيقية مِثل: «**العِلَل الكبير**» للإمام التِّرْمِذِيِّ، و«**العِلَل**» للإمام ابن أبي حاتِم الرَّازي، و«**العِلَل**» و«**الإلزامات والتَّتَبُّع**» للإمام الدَّارَقُطْنِيِّ. فيقرأ هذه الكتبَ قراءةً واعيةً مُستوعبةً، ويُحاوِل أن يقف على كُلِّ حديثٍ من أحاديثها، ويعرف سببَ إعلالِها وتصحيحِها.

إذا اتَّبَعَ الطالبُ هذا المنهجَ العِلميَّ؛ فإنه يتمكَّن - بإذن الله تعالى - من فَهْم الأحاديث الْمُعَلَّة، واستيعابِ مناهج المصنِّفين في إعلال الأحاديث، وإدراكِ طرائقهم في نَقْد المرويَّات، ثم تتكوَّن لديه مَلَكَةٌ حديثيةٌ تزيده رُسُوخاً وعُمْقاً في هذا العِلْم.

هذه لَمْحَةٌ مُوْجَزةٌ عن «عِلْم عِلَل الحديث»، قصدتُ من خِلالها أن أبسِّط للقارئ المبتدئ بعضَ أهَمِّ مباحث هذا العِلْم الجليل، والتي تتحدَّث عن ماهيته، وأهميةِ دراسته وفوائدها، وتاريخِ نشأته، ثم عن الأسباب التي تتسبَّب بالإعلال في الحديث، ثم عن قواعد اكتشاف العِلَّةِ فيه، وعن القرائن التي تُعَلُّ بها الأحاديثُ، ثم تعرِّف بأشهر الأئمَّة الذين تطوَّر على أيديهم هذا العِلْمُ عبر القُرون، ثم تَسرُد أسماءَ كتبِ العِلَل مع

تعريفٍ وجيزٍ لأهَمِّها ، وغير ذلك من المباحث المفيدة التي أودعتُها في هذا الكتاب بالتبسيط والتيسير.

وخِتاماً ... أسأل اللهَ تعالى: أن يجعل عملي هذا خالصاً لوَجْهِه الكريم ، ويتقبَّله مِنّي ، والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً ، حَمْداً يُوافِي نِعَمَه ، ويُكافِئُ مَزِيْدَه ، وصَلاتُه وسَلامُه الأَكْمَلانِ على سيّدنا مُحَمَّد وآله وأصحابِه أجمعين.

* * *

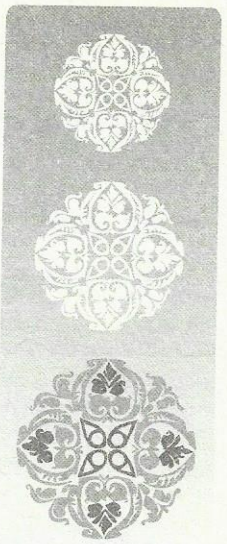

فهرس المصادر والمراجع

١) **الآداب الشَّرعية والمنح المرعية**: للإمام ابن مفلح عبد الله مُحَمَّد المقدسي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسَّسة الرسالة ـ بيروت. ط٣. ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).

٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان**: للإمام علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٠٨هـ (١٩٩٨م).

٣) **اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث)**: للحافظ ابن كثير أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. شرح الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤) **اختلاف الحديث**: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٥) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: للإمام خليل بن عبد الله الخليلي القزويني. تحقيق: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١. ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).

٦) **أساس البلاغة**: لمحمود بن عمر جار الله أبي القاسم الزمخشري. تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م).

٧) **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٨) **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر. دار اليمامة ـ دمشق. ط١. ١٣٢٢هـ.

٩) **أصول الحديث علومه ومصطلحه**: للدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب. دار المنارة ـ جدة. ط٧. ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).

١٠) **إعلال الحديث بسُلوك الجادة**: للدكتور خالد الدريس. (بحث منشور في «مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية» ، المجلَّد: ٧ ، عدد عام: ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

١١) **الإلزامات والتتبُّع**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)

١٢) **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الرَّاوي والمروي**: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

١٣) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار التراث ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٩هـ.

١٤) **إنباء الغمر بأبناء العمر**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور حسن حبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).

١٥) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي - بيروت. ط١. ٢٠٠٣م.

١٦) **تاريخ بغداد**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي. دار الكتاب العربي - بيروت. ط١. د.ت.

١٧) **التاريخ الكبير**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الدَّكَن). ط١. د.ت.

١٨) **تاريخ مدينة دمشق**: للحافظ ابن عساكر علي بن الحسين الدمشقي. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر - بيروت. ط١. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).

١٩) **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: الأستاذ عبد الصمد شرف الدين. المكتب الإسلامي - بيروت. ط٢. ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٢٠) **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله. دار العاصمة - الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ.

٢١) **تذكرة الحفَّاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الهند). ط١. ١٣٧٤هـ.

٢٢) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. ط٢. ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٢٣) **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد عوامة. دار اليُسْر ـ المدينة المنوَّرة ، ودار المنهاج ـ جدة. ط٣. ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م).

٢٤) **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ.

٢٥) **تهذيب السنن**: للحافظ ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أبي عبد الله الدمشقي. تحقيق: الأستاذ إسماعيل بن غازي مرحبا. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

٢٦) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١. ١٤٠٢هـ.

٢٧) **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: للأمير مُحَمَّد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط١. ١٣٦٦هـ.

٢٨) **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط ٨. ١٤٠٧هـ

٢٩) **الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع**: للحافظ الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط١. ١٤٠٣هـ.

٣٠) **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٣١) **جامع العلوم والحِكَم**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. طبعة دار السلام ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٣٢) **الجرح والتعديل**: للإمام ابن أبي حاتم أبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد (الدكن). ط١. ١٣٧٢هـ.

٣٣) **الجرح والتعديل**: للدكتور أبي لبابة حسين. دار اللواء ـ الرياض. ط١. ١٣٩٩هـ (١٩٨٢م).

٣٤) **الحديث المعلول: قواعد وضوابط**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري. دار ابن حزم ـ بيروت. ط١. ١٤١٦هـ (١٩٩٦م).

٣٥) **الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: مُحَمَّد سيد جاد الحقّ. أم القرى للطباعة والنشر ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٣٦) **ذِكْرُ مَن يُعتمَد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط٤. ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).

٣٧) **الرد على من اتَّبع غير المذاهب الأربعة**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن الحنبلي الدمشقي. تحقيق: الدكتور الوليد بن عبد الرحمن آل فرياد. دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة. ط١. ١٤١٨هـ.

٣٨) **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للشيخ أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت. ط٨. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

٣٩) **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٤٠) **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).

٤١) **سنن الدارقطني**: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م).

٤٢) **سنن الدارمي**: للإمام أبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. دار القلم ـ دمشق. ط٢. ١٤١٧هـ.

٤٣) **السنن الكبرى**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٢١هـ (٢٠٠١م).

٤٤) **السنن الكبرى**: للإمام أحمد بن الحسين الخسروجردي البيهقي. تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٤هـ (٢٠٠٢م).

٤٥) **سنن النسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٤٦) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١. ١٤٠١هـ.

٤٧) **شرح ألفية العراقي المسمَّى بالتبصرة والتذكرة**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤٨) **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح ـ بيروت. ط١. د.ت.

٤٩) **شرح علل الترمذي**: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور همام سعيد. مكتبة المنار ـ عمان (الأردن). ط١. ١٩٨٧م.

٥٠) **شرح النخبة**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار البصائر ـ القاهرة. ط٣. ١٤٢١هـ.

٥١) **صحيح ابن حبان**: للإمام مُحَمَّد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤١٤هـ.

٥٢) **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. دار السلام ـ الرياض. ط٢. ١٤٢١هـ (٢٠٠١م). وطبع دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

٥٣) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام ـ الرياض. ط١. ١٤١٩هـ.

٥٤) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي المصري. دار الجيل ـ بيروت. ط١. ١٤١٢هـ (١٩٩٢م).

٥٥) **طبقات الشافعية الكبرى**: للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو والدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة. ط١. ١٣٨٣هـ (١٩٦٤م).

٥٦) **العلة وأجناسها عند المحدِّثين**: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو. دار الضياء ـ الجيزة (مصر). ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٥٧) **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**: للدكتور معبد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نصر الدسوقي اللبان. مكتبة الإيمان ـ القاهرة. ط١. ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م).

٥٨) **علل الحديث**: للإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. الدار السلفية ـ القاهرة. ط١. د.ت. وطبعة دار السلام بحلب. ط١. ١٣٤٣هـ. وطبعة الألوكة. تحقيق: الدكتور سعيد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجرسي. ط١. ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

٥٩) **العلل الكبير**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. ترتيب: أبي طالب محمود بن علي القاضي. تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي وآخرين. عالم الكتب ـ بيروت. ط١. ١٤٠٩هـ.

٦٠) **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: الدكتور وصي الله مُحَمَّد عباس. دار الخاني ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٦١) **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**: للدكتور وصي الله بن مُحَمَّد عباس. دار الإمام أحمد ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ.

٦٢) **علوم الحديث**: للإمام ابن الصَّلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر ـ دمشق. ط١. ١٤٢١هـ.

٦٣) **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: للشيخ أبي الطيب شمس الحقّ العظيم آبادي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط٢. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).

٦٤) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن محمد الفارابي. دار الطيبة ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٦٥) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور مُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٦٦) **القاموس المحيط**: لمجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٨. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

٦٧) **قرائن إعلال وترجيح الروايات من خلال كتابَي «التمييز» لمسلم بن الحجاج و«العلل» لابن أبي حاتم الرازي: دراسة نظرية تطبيقية**: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري. بحث محكَّم. موقع دار المنظومة.

٦٨) **القرائن وأثرها في علم الحديث**: للدكتور عبد الله مُحَمَّد حسن. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت. ط١. ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م).

٦٩) **قواعد العلل وقرائن الترجيح**: للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي. (مذكرة جامعية). موقع الجمعية العلمية السعودية وعلومها (سنن).

٧٠) **الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار عزاوي. دار الفكر ـ بيروت. ط ١. ١٤٠٩هـ.

٧١) **كتاب الأم**: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء ـ القاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).

٧٢) **كتاب التعريفات**: للشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي ـ بيروت. ط٤. ١٤١٨هـ.

٧٣) **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر ـ الرياض. ط٣. ١٤١٠هـ.

٧٤) **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: للإمام أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد: دار الوعي ـ حلب. ط١. ١٣٩٦هـ.

٧٥) **الكشف الحثيث عن علل الحديث**: للدكتور مُحَمَّد سيد شحاتة. (مذكرة جامعية). موقع الألوكة.

٧٦) **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب الحديثة ـ القاهرة. ط١. ١٩٧٢م.

٧٧) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٨) **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر ـ بيروت. ط١. ١٤٧٤هـ.

٧٩) **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر. توزيع دار القلم بدمشق. ط٢. ١٤١٧هـ.

٨٠) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. مكتبة القدسي ـ القاهرة. ط١. د.ت.

٨١) **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور يوسف بن

عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة ـ بيروت. ط١. ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).

٨٢) **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط١. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

٨٣) **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠٢م).

٨٤) **المسند**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ.

٨٥) **مسند أبي داود الطيالسي**: للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي. هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).

٨٦) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: للشيخ أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقري الفيومي. دار المعارف ـ القاهرة. ط١. ١٩٧٧م.

٨٧) **المعجم الوسيط**: للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين. مجمع اللغة العربية ـ القاهرة. ط٢. ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٨٨) **معرفة علوم الحديث**: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت. ط١. ١٣٧٣هـ.

٨٩) **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**: للشيخ مُحَمَّد مُجير الخطيب الحسني. دار الميمان ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧ م).

٩٠) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر ـ دمشق. ط٣. ١٤١٨هـ.

٩١) **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني. ترقيم: الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة. ط١. ١٣٧٠هـ.

٩٢) **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب. ط٤. ١٤٢٠هـ.

٩٣) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مكتبة عيسى الحلبي ـ القاهرة. ط١. ١٩٦٣م.

٩٤) **الميسر في علم الرجال**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط٢. ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م).

٩٥) **الميسر في علم مصطلح الحديث**: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير ـ دمشق. ط١. ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م).

٩٦) **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة. د.ت.

٩٧) **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلعي. المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط٢. ١٣٩٣هـ.

٩٨) **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي. دار الإمام أحمد ـ القاهرة. ط١. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

٩٩) **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: للإمام أبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: الدكتور زين العابدين فريج. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م)

١٠٠) **النُّكَت الوفية بما في شرح الألفية**: للشيخ إبراهيم بن عمر برهان الدين البُقَاعي. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

١٠١) **النهاية في غريب الحديث الأثر**: للإمام ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري. تحقيق: خليل مأمون شيحا. دار المعرفة ـ بيروت. ط٣. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

١٠٢) **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن مُحَمَّد الفارابي. دار الطيبة ـ الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

١٠٣) **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**: للدكتور عبد الكريم الوريكات. مكتبة أضواء السلف ـ الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

* * *

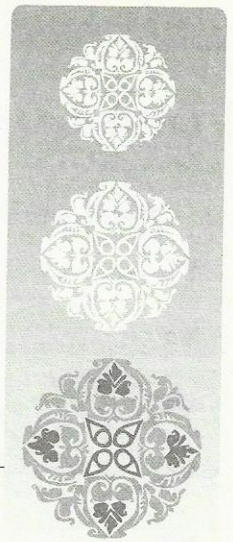

فهرس الموضوعات

مقدِّمةُ الطبعة الثانية ٧

مقدِّمةُ الكتاب ٩

القِسْمُ الأوّل

مباحث تمهيدية في تعريف «عِلْم عِلَل الحديث»

المبحث الأوّل: تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادِيِّ والإضافِيِّ ١٥

المطلب الأوّل: تعريفُ «عِلم عِلَل الحديث» على الوَجْه الإفرادي .. ١٥

المطلب الثاني: تعريفُ «عِلْم عِلَل الحديث» على وَجْه التركيب الإضافِيّ ١٧

المبحث الثاني: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأهميتُه وفوائدُ دراسته ومَكانتُه بين عُلوم الحديث والفرقُ بينه وبين علم الجرح والتعديل ١٩

المطلب الأوّل: موضوعُ «عِلْم عِلَل الحديث» ١٩

المطلب الثاني: أهميةُ «عِلْم عِلَل الحديث» ١٩

المطلب الثالث: فوائدُ دراسة «عِلْم عِلَل الحديث» ٢٠

المطلب الرابع: مكانةُ «عِلم عِلَل الحديث» بين علوم الحديث ... ٢١

المطلب الخامس: الفَرْقُ بين «عِلْم مُصطلَح الحديث» و«عِلْم الْجَرْح والتعديل» ٢٢
المبحث الثالث: نشأةُ «عِلْم عِلَل الحديث» وأسبابُ ظهورِه ٢٥
المبحث الرابع: تعريفُ «العِلَّةِ» وميادينها وأقسامها ٢٩
المطلب الأوّل: تعريفُ «العِلَّةِ» لُغَةً واصطلاحاً ٢٩
المطلب الثاني: مَيَادِيْنُ العِلَّةِ ٣٢
المطلب الثالث: أقسامُ العِلَّةِ القادِحَةِ وغيرِ القادِحَةِ ٣٥
النوع الأوّل: عِلَّةٌ في الإسناد ولا تَقدَح فيه ولا في الْمَتْن مُطلَقاً .. ٣٥
النوع الثاني: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه دُوْنَ الْمَتْن ٣٧
النوع الثالث: عِلَّةٌ في الإسناد وتَقدَح فيه وفي الْمَتْن معاً ٣٧
النوع الرابع: عِلَّةٌ في مَتْنِ الحديثِ ولا تَقدَح فيه ولا في إسناده أيضاً ٣٨
النوع الخامس: عِلَّةٌ في الْمَتْنِ وتَقدَح فيه ولا تَقدَح في الإسناد .. ٣٩
النوع السادس: عِلَّةٌ في الْمَتْن تَقدَح فيه وفي الإسناد معاً ٤٠
المبحث الخامس: تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» وأقسامِه والفرقُ بينه وبين «عِلم عِلَل الحديث» ٤٣
المطلب الأوّل: تعريفُ «الحديثِ الْمُعَلِّ» لُغَةً واصطلاحاً ٤٣
المطلب الثاني: أقسامُ الحديثِ الْمُعَلِّ ٤٦
المطلب الثالث: الفَرْقُ بين «عِلْم عِلَل الحديث» و«الحديث الْمُعَلّ» ٤٩

القِسْمُ الثَّانِي

أسبابُ وُقوع «العِلَّة» في الحديث
وقواعدُ الكَشْفِ عن «العِلَّة» وقرائنُ إعلاله

المبحث الأوّل: أسبابُ وُقُوْعِ «العِلَّةِ» في الحديث ٥٣

السَّبَبُ الأَوَّلُ: الوَهَمُ ٥٣

السَّبَبُ الثَّانِي: خِفَّةُ الضَّبْطِ ٥٩

السَّبَبُ الثَّالِثُ: سُلُوْكُ الْجَادَّةِ ٦١

السَّبَبُ الرَّابِعُ: الاخْتِلَاطُ ٦٤

السَّبَبُ الْخَامِسُ: التَّدْلِيْسُ ٦٦

السَّبَبُ السَّادِسُ: التَّصْحِيْفُ ٦٨

السَّبَبُ السَّابِعُ: رِوَايَةُ الْحَدِيْثِ بالْمَعْنَى ٧٠

السَّبَبُ الثَّامِنُ: اخْتِصَارُ الْحَدِيْثِ ٧١

السَّبَبُ التَّاسِعُ: قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ والْمُمَارَسَةِ لحديثِه ٧٢

السَّبَبُ العَاشِرُ: تَشَابُهُ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَب ٧٣

المبحث الثاني: أجناسُ العِلَلِ في الحديث ٧٥

المطلب الأول: تعريف «الأجناس» لغةً واصطلاحاً ٧٥

المطلب الثاني: تعريف أجناس العِلَل في الحديث ٧٥

الجنس الأوّل: أن يكونَ السَّنَدُ ظِاهرُه الصِّحَّة ، وفيه مَنْ لا يُعْرَفُ بالسَّمَاع عمَّن رَوَى عنه ٧٦

الجنس الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وَجْهٍ رواه الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ ، ويُسْنَدُ من وَجْهٍ ظاهِرُه الصِّحَّة ٧٧

الجنس الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابِيٍّ ، ويُرْوَى عن غيره لاختلاف بلاد رُوَاتِه ، كرِواية الْمَدَنِيِّيْن عن الْكُوْفِيِّيْن ٧٨

الجنس الرابع: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صَحَابِيٍّ فيُرْوَى عن تابِعِيٍّ يقع الوَهَمُ بالتصريح بما يقتضي صُحْبَتَه ، بل ولا يكون معروفاً من جِهته ٧٩

الجنس الخامس: أن يكون الحديثُ رُوِيَ بالعَنْعَنَة ، وسَقَط منه رَجُلٌ دَلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظةٌ ٨٠

الجنس السادس: أن يُختَلفَ على رَجُلٍ بالإسناد وغيرِه ، ويكونَ المحفوظُ عنه ما قابَلَ الإسناد ٨١

الجنس السَّابع: الاختلافُ على رَجُلٍ في تسمية شيخِه ، أو تجهيلِه ٨٢

الجنس الثامن: أن يكون الرَّاوِيُ عن شخصٍ أدركه ، وسَمِعَ منه ، لكنه لم يَسْمَعْ منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً ، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فَعِلَّتُها أنه لم يسمعها منه ٨٣

الجنس التاسع: أن تكون طريقُ الحديثِ معروفةً ، يروي أحدُ رجالِها حديثاً من غير تلك الطَّريق؛ فيقع مَن رواه مِن تلك الطريق ـ بناءً على سلوك الْجَادَّة ـ في الوَهَم ٨٥

الجنس العاشر: أن يُروى الحديثُ مرفوعاً من وَجْهٍ ، وموقوفاً من وَجْهٍ ٨٥

المبحث الثالث: قَواعِدُ اكتشاف عن «العِلَّة» في الحديث ٨٧
القَاعِدةُ الأُوْلَى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ ٨٧
القَاعِدةُ الثَّانِيَةُ: معرفةُ مَدَارِ الإسناد ٩١
القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: معرفةُ أحوالِ الرُّوَاةِ ٩٤
القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: معرفةُ مَراتِب الرُّوَاة وطبقاتهم ٩٦
القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: النَّظَرُ في استقامةِ الحديثِ وعَدَمِ نَكارَتِه ٩٨
القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: جَمْعُ كلامِ أئمَّةِ العِلَلِ في إعلال الحديثِ ٩٩
المبحث الرابع: قَرَائِنُ إعلاَلِ الحديث ١٠١
المطلب الأوّل: تعريفُ «القرائن» في اللُّغَة والاصطلاح ١٠١
المطلب الثاني: أَهَمُّ القرائن التي يترجَّح بها بعضُ الأحاديث على بعضٍ ١٠١
القَرِيْنَةُ الأُوْلَى: الْحِفْظُ والإتقانُ والإكثارُ مِن الرِّوايةِ ١٠٢
القَرِيْنَةُ الثَّانِيَةُ: الكَثْرَةُ والعَدَدُ ١٠٣
القَرِيْنَةُ الثَّالِثَةُ: حِفْظُ الرَّاوِي وضَبْطُه ١٠٥
القَرِيْنَةُ الرَّابِعَةُ: أن يُعرَف الرَّاوي باختصاصه بشَيْخه ١٠٦
القَرِيْنَةُ الْخَامِسَةُ: أن يُعرَف الرَّاوِي بسُلُوْكِ الْجَادَّة ١٠٧
القَرِيْنَةُ السَّادِسَةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ ١٠٨
القَرِيْنَةُ السَّابِعَةُ: أن تكون روايةُ الرَّاوي عن أهل بَلَدِه ١٠٩
القَرِيْنَةُ الثَّامِنَةُ: أن يكون الرَّاوي مِمَّن يَقبَل التَّلْقِيْنَ ١١٠
القَرِيْنَةُ التَّاسِعَةُ: أن يروي الرَّاوِي الحديثَ بالْمَعْنَى ١١١

القَرِيْنَةُ العَاشِرَةُ: اختلافُ الْمَجْلِس ١١٢
القَرِيْنَةُ الْحَادِيَةُ عَشَرة: فُقْدَانُ الحديثِ من كُتُب الرَّاوي الذي رُوِيَ الحديثُ عنه ١١٣
القَرِيْنَةُ الثَّانِيَة عَشَرة: أن يكون راوِيُ الْخَبَرِ هو صاحبُ القِصَّةِ ، والآخَرُ ليس كذلك ١١٣
القَرِيْنَةُ الثَّالِثَة عَشَرة: أن يكون مَتْنُ الحديثِ غريباً بحيث يَبعُد أن يكون مرفوعاً للنبيِّ ﷺ ١١٤
القَرِيْنَةُ الرَّابِعَة عَشَرة: أن يكون الحديثُ يُشبِه حديثَ الضعفاء ولا يُشبِه حديثَ الثِّقَة ١١٥
القَرِيْنَةُ الْخَامِسَة عَشَرة: أن يُخالِف الرَّاوِي للرِّواية ويَترُك العملَ بها ١١٥
القَرِيْنَةُ السَّادِسَة عَشَرة: إدراجُ الرَّاوي في الحديثِ ما ليس منه .. ١١٦

القِسْمُ الثَّالِثُ

أشهَرُ أئمَّةِ العِلَلِ وأهَمُّ كُتُبِها

المبحث الأوّل: أشهَرُ أئمَّة العِلَل ١٢١
١) الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرِيْن البَصْرِيّ ١٢١
٢) الإمامُ أَيُّوْب السِّخْتِيَاني البَصْرِيّ ١٢٢
٣) الإمامُ شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ ١٢٢
٤) الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ ١٢٢
٥) الإمامُ عبد الرَّحمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ ١٢٣
٦) الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي ١٢٣